بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. دراسة مقارنة

د. عبير بنت صالح الشويعر
قسم أصول التربية – كلية التربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة "

د. عبير بنت صالح الشويعر
قسم أصول التربية – كلية التربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢٥/ ٣/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث:٢٦/ ٧/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من خلال الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن. وتوصلت نتائج الدراسة إلى: اهتمام الدولة السعودية بالتعليم وبالأنشطة الطلابية، وصعوبة الاعتماد على مصدر وحيد في تمويل الأنشطة الطلابية وهو التمويل الحكومي، وضعف الشراكة مع القطاع الخاص وقلة مساهمته في القطاع التعليمي بشكل عام وفي الأنشطة الطلابية بشكل خاص، كذلك ضعف مشاركة الأهالي في الأنشطة الطلابية سواء إدارياً أو مالياً أو مادياً. واقترحت الدراسة عدة بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية منها: الاعتماد على نمط التمويل المختلط، وتفعيل نظام المدرسة المنتجة، والاستفادة من إيراداتها في تمويل الأنشطة الطلابية، ومن الامكانات الخاصة بالمدرسة كالمسرح والملاعب، والعمل على استثمارها، وتوسيع الصلاحيات لإدارة المدرسة بإيجاد مصادر تمويلية أخرى لدعم الأنشطة الطلابية، وتفعيل الأوقاف والتبرعات داخل المدارس. وأوصت الدراسة: بالاستفادة من التجربة الأمريكية في تمويل الأنشطة الطلابية، وتطبيقها على عدد من المدارس السعودية بما يتناسب مع طبيعة وإمكانيات المدرسة.

الكلمات المفتاحية: بدائل مقترحة، الأنشطة الطلابية ، مصادر تمويل، دراسة مقارنة.

Alternatives to financing student activities in public education schools in the United States of America and the possibility of benefiting from them in the Kingdom of Saudi Arabia. Comparative study.

Dr. Abeer saleh Alshuwair
Department. College of Education - Faculty Foundations of Education
Imam Muhammad bin Saud University

Abstract:

This study aimed to present proposed alternatives to finance resources student activities in public education schools in the Kingdom of Saudi Arabia based on the experience of the United States of America. The study used the comparative descriptive approach. The results of the study found that: The interest of the Saudi state in education and student activities, the difficulty of relying on a single source in funding student activities, which is government funding, weak partnership with the private sector, and its limited contribution to student activities in particular. Also, the poor participation of parents in student activities, whether administratively or financially. The study suggested several alternatives to finance activities: Relying on a mixed funding pattern, activating the productive school system, and taking advantage of the school's capabilities such as theater and playgrounds, and working on investing them, expanding the powers of school management by finding other funding sources to support student activities.

key words: Finance, student activities, funding.

المقدمة:

يعد التعليم الأداة الفعالة في دفع عملية التنمية، ولذلك تهتم المجتمعات على اختلافها بالتعليم العام وتوليه اهتماماً بالغاً، لكونه اللبنة الأساسية في تقدم الأمة ورقيها وفي تنمية الفرد بحيث تمكنه من التفاعل الأمثل مع البيئة ومكوناتها ومجتمعه، وبالتالي يسهم في تنمية مجتمعه وبناءه وصولاً للمجتمعات المتقدمة، ويتوقف نجاح العملية التعليمية على عددٍ من العوامل من بينها المعلم، والمنهج، والإدارة المدرسية، والتجهيزات التعليمية، والأنشطة الطلابية والتمويل.الخ.

ويعد التمويل من أهم العوامل المؤثرة، فتوفير الموارد المالية اللازمة له أهمية ودور كبير في نجاح أي عملية تعليمية، حيث أن عناصر المدخلات الأخرى تعتمد على التمويل (متولي، ٢٠٠١م، ص ٧٣) إن توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب لطالبيه بالكم والنوع، يسهم في قيام المدرسة بوظائفها المختلفة على أكمل وجه. وتعتمد عدد من الدول ومن ضمنها المملكة العربية السعودية في تمويل مدارس التعليم العام على التمويل الحكومي فقط. وفي الآونة الأخيرة يواجه التمويل الحكومي للتعليم عدد من التحديات، من ضمنها التحديات الاقتصادية التي تواجهها بعض الحكومات، بالإضافة إلى عدم قدرة الكثير من الدول النامية لزيادة مخصصات الإنفاق على التعليم من الميزانية العامة للدولة مع تزايد الاقبال على التعليم وكذلك الزيادة السكانية (الصالح والهيلم، ٢٠١٧م) وبالتالي أصبحت ميزانية التعليم غير

قادره على تلبية المتطلبات الأخرى للتعليم مثل الأنشطة والبرامج الطلابية بشكل كافي.

ويتضح مما سبق أنه لابد من إيجاد مصادر بديلة لتمويل الأنشطة الطلابية وعدم الاكتفاء بالدعم الحكومي حتى تحقق أهدافها المنشودة وهذا ما أكدته دراسة درويش والسيد (٢٠١٦م) على أن التمويل وتوفير المخصصات المالية الكافية يمثلان مرتكزاً رئيساً في سبيل تحقيق منظومة التعليم لأدوارها ووظائفها المنشودة في الارتقاء بالمجتمعات علمياً وفكرياً.

وقد أولت وزارة التعليم في المملكة اهتماماً بالغاً بالعملية التعليمية، ومن ضمن ذلك فقد أهتمت بالأنشطة الطلابية سواء كانت داخل المدرسة، أو خارجها مثل الأنشطة المركزية والدولية كونها جزءاً اساسياً من العملية التعليمية. وتتعدد النشاط الطلابي ومشروعاته في المدارس السعودية ما بين مشاركات مركزية ودولية، حيث بلغت عدد المشاركات في المشاريع المركزية ٢٧ مشروعاً، وفي المشروعات الدولية بلغت ٢١ مشروعاً، وتنوعت البرامج التي أعدت على مدار العام حيثُ شملت: برنامج رياضة وصحة وبرنامج الثقافة، وبرنامج الفنون، وبرنامج العلوم والتقنية والبيئة، وبرنامج مهارة وريادة، وبرنامج التربية الكشفية (دليل إنجازات "٣٦٥ نشاط"، ٢٠١٩م) بالإضافة إلى الأنشطة الطلابية داخل المدرسة. ويعتمد تمويل هذه الأنشطة على التمويل الحكومي، حيث يخصص جزء من ميزانية التعليم لتفعيل تلك الأنشطة، ومع ارتفاع عدد الطلاب وكثرة المدارس، نجد ارتفاع المبالغ

المخصصة لها من الميزانية. وفي مقابل ذلك فإن هذه المبالغ لا تفي لتحقيق جميع المشاريع والأنشطة الطلابية على كافة المجالات.

وفي ظل الأزمات الاقتصادية للدول وارتفاع كلفة التعليم، واستناداً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى إيجاد بدائل لتمويل العملية التعليمة؛ مِن أجل تحسين الكفاءة التعليمية الأمر الذي يحتمِ أنْ يُبحث عن مصادر غير تقليدية لتمويل الأنشطة الطلابية، لتسهم في تحقيق أهدافها، وإيجاد نظام يحقق خدمات متميزة للمعنيين بالمسألة التعليمية سواء الطالب أو المعلم أو المدير.

مشكلة الدراسة:

واكب التعليم العام في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تطوراً متسارعاً، كان من أبرز شواهده ارتفاع المخصصات السنوية للتعليم، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المملكة العربية السعودية وتخصيص مبالغ ضخمة له من ميزانية الدولة، إلا انه يواجه تحدياتٍ تسهم في تعثر تحقيق الأهداف التربوية، ومن هذه التحديات تمويل التعليم والأنشطة الطلابية. والذي يعتمد على التمويل الحكومي مما يزيد عبئاً على ميزانية الدولة، وهذا ما أشارت إليه دراسة (البابطين، ٢٠١٩م) من أنَّ مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية – تعتمد على التمويل الحكومي، وأنَّ مِن أهم التحديات التي تواجه نظام تمويل التعليم ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي ارتفاعًا كبيرًا يفوق الدول.

والمملكة العربية السعودية أدركت كغيرها من الدول هذا الأمر، حيث تضمنت في خططتها التنموية لقطاع التعليم التوسع في إيجاد بدائل تمويلية للتعليم والأنشطة الطلابية، كما أكدت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م في الأهداف المباشرة للتعليم على التعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي لتقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة وكذلك زيادة إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية والأنشطة الطلابية، والعمل على إيجاد بدائل تمويلية أخرى، إلا أن عدد من الدراسات مازالت تؤكد حول اعتماد التعليم على مصدر وحيد في التمويل يتمثل في الإنفاق الحكومي عليها، مثل دراسة (الدمخ، العتيبي، والبارقي، ٢٠١٩م). كما وضحت دراسات أخرى، ضعف الدعم المقدم من القطاع الخاص في مصادر تمويل التعليم مثل دراسة (السالم والمنقاش، ٢٠١٨م) ودراسة (البابطين، ٢٠١٩م).

وعلى الرغم من وجود تلك التوصيات في هذا الشأن وفي خطط التنمية السابقة وفي رؤية ٢٠٣٠ وكذلك في أهداف التعليم العامة، إلا أنه لا توجد استراتيجيات أو خطط واضحة يمكن تطبيقها، مما يحتم أهمية هذا الطرح في ايجاد بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل الأنشطة الطلابية في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، من خلال الاستفادة من الخبرات العالمية، والوصول إلى مقترحات يمكن من خلالها تطبيقها في المستقبل لدعم وتمويل أنشطة الطلبة وتحقيق أهدافه المأمولة، للمحافظة على مستوى تعليم عال ومتقدم. ويمكن الاستفادة من الخبرة الأمريكية في توفير بدائل غير تقليدية لتمويل الأنشطة الطلابية، للتغلب على كثير من مشكلات التمويل وامداد

مؤسسات التعليم العام بالطاقة المضافة والتي من خلالها يمكن القضاء على الفجوة بين الموارد المتاحة، والطموحات الهائلة التي تسعى في تحقيقها من خلال الأنشطة الطلابية، والجدير بالذكر أن إيجاد بدائل تمويلية أخرى يعد عاملاً مساعداً في إزالة المعوقات التي تعرقل تقدم العملية التعليمية وأنشطتها.

ومن هنا كان من المناسب عمل هذه الدراسة المقارنة التي تَهدِف بشكلٍ رئيسيٍّ إلى الاستفادة من خبرة الدُّول الأخرى في إيجاد بدائل تمويلية للأنشطة الطلابية في التعليم العامِّ في المملكة العربية السعودية؛ من خلال التعرُّفِ على واقع تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتَّحدة الأمريكية، وواقع تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، ومِن ثَمَّ الاستفادةِ من الخبرة الأمريكية في إيجاد بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة:

١. تبلوَرتْ أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

٢. ما واقع تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء العوامل والقوى المؤثرة فيها؟

٣. ما واقع تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء العوامل والقوى المؤثرة فيها؟

٤. ما أوجُه التشابُه والاختلاف في تمويل الأنشطة الطلابية بين المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة الأمريكية؟

٥. كيف يستفاد من الخبرة الأمريكية في توفير بدائل تمويلية للأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسةُ إلى إيجاد بدائل مقترحة لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من خلال:

- التعرف على واقع تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء العوامل والقوى المؤثرة فيها.

- الوقوف على واقع تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء العوامل والقوى المؤثرة فيها.

- إلقاء الضوء على أوجُه التشابُه والاختلاف في تمويل الأنشطة الطلابية بين المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة الأمريكية.

- الاستفادة مِن الخبرة الأمريكية في إيجاد بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

أهمِّية الدراسة:

أولاً: الأهمِّية النظرية: تنبع الأهمِّيةُ النظرية من جوانب عدة، لعل من أهمها:

- تركِّز هذه الدراسةُ النظرية على إيجاد بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في ضوء الخبرة الأمريكية.

- قد تضيف هذه الدراسةُ للمعرفةَ التربوية وللمكتبة العربية إضافةً علْميةً، بسبب ما تقدِّمه مِن إطار نظري وإطار وثائقي لتمويل الأنشطة الطلابية في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، كما تقدِّم رؤيةً للتعرف على بدائل تمويلية تساهم في دعم الأنشطة الطلابية.

- تُزود هذه الدراسةُ بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية تتفق وتتناسب مع الإطار العام للمدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: الأهمِّية التطبيقية:

- هذه الدراسة تفيد المهتمِّين باقتصاديات التعليم وصانِعي القرار في وزارة التعليم؛ بتزويدهم بمعلوماتٍ موثَّقةٍ عن بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في ضوء الخبرة الأمريكية.

- قد تؤدِّي نتائجُ هذه الدراسة إلى تبنِّي وزارة التعليم احدى البدائل في تمويل الأنشطة أو المشروعات الطلابية في ضوء الخبرة الأمريكية، ومِنْ ثَمَّ تُسهم في رفع جودة العملية التعلمية دون إرهاق لميزانية التعليم الحكومية.

- قد تساعد هذه الدراسةُ في تطوير تمويل التعليم، والذي تنعكس نتائجُه بشكلٍ يلبّي توصياتِ ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م في الأهداف المباشرة للتعليم مثل: الارتقاء بالعملية التعليمية، وكذلك التعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي لتقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية، وكذلك زيادة إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسةُ على الوقوف على واقع تمويل الأنشطة الطلابية في كلٍّ من المملكة العربية السعودية والولايات المتَّحدة الأمريكية في ضوء العوامل والقوى المؤثرة فيها. واستنتاج أوجُه الاستفادة من الخبرة الأمريكية للوصول لبدائل تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العامّ في المملكة العربية السعودية.

كما تقتصر على المحاور التالية والتي تمثل أهم جوانب تمويل الأنشطة الطلابية. وتشمل أوجه المقارنة على:

- الفلسفة التي تقوم عليها الأنشطة الطلابية.
- الهدف من الأنشطة الطلابية.
- أنواع الأنشطة الطلابية.
- مصادر تمويل الأنشطة الطلابية.
- إدارة أموال الأنشطة الطلابية.

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة في عام ١٤٤١هـ /٢٠٢٠م.

مصطلحات البحث:

التمويل لغة: جاء التمويل في معجم الوسيط بمعنى: مُوّل يمول، تمويلاً، فهو مُمول والمفعول مُمول. مول المشروع: أمده بمال، قدم له ما يحتاج إليه من مال (معجم الوسيط، ٢٠١٠ م)

والتمويل اصطلاحا فقد عرف (هندي، ١٩٨٦ م، ص١٨٧) التمويل على أنه تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي. كما عرفه (ساكر، ١٤، ٢٠٠٦م) بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة.

الأنشطة الطلابية: حزمة من البرامج التربوية الجاذبة تنظمها المدرسة وفقا لخطتها لكافة المتعلمين في بيئةً محفزة ومعززة للتعليم والتعلم يختار منها ما يناسب ميولهم واهتماماتهم وحاجاتهم ليحقق نمو واتساع خبراته الشخصية على نحو يتكامل مع البرنامج التعليمي. (العنزي، ٢٠١٩م، ص٩٨)

وتعرف الأنشطة الطلابية إجرائياً: بأنها مجموعة من المشروعات والأنشطة الطلابية الاختيارية، والتي وضعت على أسس علمية من قبل المؤسسة التعليمية، مُلبية حاجات ورغبات الطلبة لتحقيق النمو الشامل لهم وتنمية مهاراتهم وميولهم.

ويمكن تعريف بدائل تمويل الأنشطة الطلابية إجرائياً: بأنها الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لدعم الأنشطة الطلابية في المدارس الحكومية، والذي

يساهم بها أفراد المجتمع ومؤسساته الربحية وغير الربحية، وتوجيه هذه الموارد على النحو الأمثل لتحقيق الأهداف المنشودة.

منهج البحث:

تعتمد الدراسةُ الحالية على استخدام المنهج المقارن، بأسلوب بيريداي، وتم اختياره باعتباره أنسبَ المناهج لدراسة هذه المشكلة، للإجابة عن أسئلة الدراسة. وذلك للوصول إلى بدائل مقترحة لتمويل الأنشطة الطلابية ويعرف المنهج المقارنُ بأنه: "دراسةُ الظواهر ووصفُها كما توجد في الواقع، وتحديدُ ظروفها ومشكلاتها وطرائقها في النُّموِّ، مع محاولة معرفة الأسباب والدوافع التي تقف وراءَها، ثم الكشف عن الفروق التي تَظهر من خلال المقارنة، والأسبابِ التي وراء تلك الفروق" (عدس، ١٩٩٢م). ولمدخل جورج بيريداي خطواتٌ أربعة، هي الوصف، والتفسير، والمناظَرة، والمقارَنة، وتشمل الخطوات الأربعة على ما يلي (بكر، ٢٠٠٣م، ص ص٣٢-٣٤) :

- الوصف: من خلال عرْض المعلومات (الواقع) وما يتطلَّب من تحليل وثائق أو زيارات وقراءات أو تسجيل.

- التفسير: تحليل المعلومات التربوية في ضوء ظروف كل بلد، ومن خلال جوانب مختلفة.

- المناظرة: وضْعُ أساس المقارَنة بين النُّظُم التعليمية، وترتيبُها وجدولتها في ضوء الأفكار الأساسية، وإيجادُ أوجُه الشَّبَه والاختلاف.

- المقارنة: إتمامُ المقارنة بين المشكلات التربوية في البلادِ موضوعِ الدراسة، ومِن ثَمَّ الوصول إلى نتائجَ عامَّةٍ.

الإطار النظري:

إن المجتمعات على اختلافها تولي التعليم العام اهتماماً بالغاً، لكونه اللبنة الأساسية في تقدم الأمة ورقيها وعليه فإن تنمية الفرد هو ما يرمي إليه ذلك التعليم الذي يمكنه من التفاعل المثالي مع البيئة ومكوناتها ومجتمعه، وصولا للمجتمعات الأخرى.

ومن أهم العوامل المؤثرة على نجاح التعليم العام هو التمويل وتوفير مصادر تمويلية كافية، لا شك أن توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسات التعليمية مسألة لا غنى عنها للقيام بوظائفها المختلفة على أكمل وجه، حيث يعد تمويل التعليم من الأمور بالغة الأهمية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بتحقيق أهداف العملية التعليمية من حيث توفير الموارد المالية والتي تتناسب مع احتياجات التعليم وأنشطته، فالنقص في الموارد المالية دون شك يؤدي إلى قصور عملية التعليم وكذلك برامجه وأنشطته ومشاريعه، فالتمويل له أهمية ودور كبير في نجاح أي عملية تعليمية، إذا ما تم التخطيط الجيد لموارده المالية والبشرية اللازمة لإدارته ومتابعة مستوى أدائه ومخرجاته بشكل مستمر.

إن مصادر تمويل الأنشطة الطلابية متنوعة ومختلفة، حيث يحتل التمويل الحكومي الصدارة في بعض الدول التي تعتمد على الإدارة المركزية في تعليمها، في حين يقل التمويل الحكومي في الدول التي تعتمد على الإدارة اللامركزية في تعليمها؛ حيث تعتمد على مصادر مختلفة لتمويل البرامج والأنشطة على الرغم من مساندة التمويل الحكومي.

مصادر تمويل الأنشطة الطلابية:

تتنوع مصادر تمويل الأنشطة الطلابية في الدول المختلفة تبعا لتباين واختلاف الأنظمة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لكل دولة، وهناك عدة صور للتمويل وغالباً ما يدمج تمويل تلك البرامج والأنشطة مع الميزانية العامة لتمويل التعليم. وتتناول هذه الدراسة المصادر الأكثر شيوعاً في تمويل التعليم، وهي كالآتي:

أولاً: المصادر الحكومية:

في معظم بلدان العالم تعد مؤسسات التعليم مؤسسات عامة يتم الإشراف عليها وإدارتها وتمويلها من قبل الدولة، ويتفاوت دور الحكومات في دعم التعليم تبعاً للنظام السياسي والاقتصادي في أي دولة من دول العالم (موسى، ١٩٩٩ م، ص٥٨٨) وبالتالي فإن التمويل الحكومي هو المصدر التقليدي لتمويل الأنشطة الطلابية؛ حيث تتحمل الدولة تمويلها ودفع كامل التكاليف. وتنقسم المصادر الحكومية إلى نوعين: مصادر مباشرة، ومصادر غير مباشرة.

المصادر المباشرة:

وهي المبالغ المالية التي تخصصها الحكومات من ميزانيتها السنوية للإنفاق على التعليم وعلى أنشطته، وهذه المخصصات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي من جهة والميزانية الحكومية من جهة أخرى وتعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومي والميزانية العامة من المعايير التي يستدل بها

على الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في التعليم (الحقيل، ٢٠١١م، ص٣٤٢).

المصادر الحكومية غير مباشرة:

قد تكون من الضرائب العامة أو نسبة من الرسوم الجمركية: تعتمد كثيراً من الدول على الضرائب كمصدر في تمويل التعليم وأنشطته مثل: التعليم في الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، والسويد وغيرها من الدول، كما تعتمد الأردن على الرسوم الجمركية كمصدر لتمويل التعليم.

ثانياً: المصادر الخارجية:

كثير من المؤسسات التعليم تحصل على بعض مواردها من مصادر خارجية مختلفة وحسب مصالحها المرتبطة بتلك المؤسسات فإن هذه المصادر تتنوع مثل: الشراكة المجتمعية أو التمويل الخاص، أيضاً الإعانات والمساعدات. وفيما يلي شرح مختصر لتلك المصادر:

الشراكة المجتمعية أو التمويل الخاص:

ويقصد به التمويل الذي يتم من خلال مساهمة القطاع الخاص والشركات والأفراد في تمويل بعض الأنشطة والبرامج الطلابية، وتتحقق الشراكة بين مؤسسات قطاع التعليم ومؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية على أساس أن التربية والتعليم مسؤولية مجتمعية مشتركة، ولقد باتت الشراكة حتمية استراتيجية لكل الطرفين (قطاع التعليم ومؤسسات المجتمع) فضلًا عن أنها أحد المسارات الأساسية لإصلاح العملية التعليمية ومن شأنها أن تؤدي إلى

تنوع مصادر التمويل وتحسين مدخلات سوق العمل من خلال تحسين نواتج التعليم (الشماسي، ٢٠٠٥م، ص ٤٧-٤٨)

الإعانات والمساعدات:

وهي مساعدات مالية أو تقنية أو فنية مثل تقديم بعض المعلمين والأساتذة من قبل دولة أخرى، أو انشاء مراكز للأنشطة وقد تكون المساعدات من منظمات دولية مثل: منظمة اليونسكو، ومنظمة هيئة الأمم المتحدة وغيرهم (الموسى، ١٩٩٩م، ص ٥٩١- ٥٩٤)

وتضيف الباحثة على المصادر الخارجية ما يلي:

المنح:

كثير من مؤسسات التعليم تحصل على بعض مواردها لإقامة الأنشطة عن طريق المنح، ففي الدول المتقدمة، تتنافس المؤسسات على جذب هذه المنح لها لما لذلك من دور في تنمية مواردها المالية.

الهبات:

تتنوع الهبات التي تتلقاها مؤسسات التعليم لإقامة الأنشطة بين هبات نقدية وعينية، تسهم في توفير متطلبات الأنشطة الطلابية وغالباً ما تكون تلك الهبات من الأهالي أو من جمعيات على شكل مساعدات مادية ومالية أو بشرية.

ثالثاً: المصادر الذاتية:

لقد دفع الطلب المتزايد على التعليم، الكثير من المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة على إيجاد مصادر ذاتية للحد من الاعتماد على الدعم الحكومي، بحيث تمول المدرسة أنشطتها تمويلاً ذاتياً، ومن أمثلة تلك المصادر الذاتية:

- وضع رسوم رمزية للطلاب للمشاركة بالأنشطة.
- إيرادات المدرسة من الخدمات.
- من خلال استثمار مرافق المدرسة والاستفادة من العائد.

***

الدراسات السابقة:

تتناول الدراسةُ الحالية بعضَ الدراسات المرتبطة بشكلٍ أو بآخَرَ بموضوع الدراسة، وفق الترتيب الزمني لإجرائها من الأقدم إلى الأحدث، ولقلة الدراسات المرتبطة بتمويل الأنشطة الطلابية، تم تقسيم الدراسات السابقة، وفقًا لمحورين رئيسين وهما:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت الأنشطة الطلابية.

والمحور الثاني: الدراسات التي تناولت بدائل تمويل التعليم.

أولاً– دراسات تناولت الأنشطة الطلابية:

دراسة مزيو (٢٠١٤م) : بعنوان "الدور التربوي للأنشطة الطلابية في تنمية بعض المبادئ التربوية لدى طالبات المرحلة المتوسطة بتبوك". هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تحققه الأنشطة الطلابية لدى طالبات المرحلة المتوسطة والوقوف على معوقات ممارسات تلك الأنشطة. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات. كان من نتائج الدراسة ضعف ممارسة الأنشطة الطلابية من قبل الطالبات، ونقص المنشآت والأدوات والتجهيزات اللازمة لممارسة الأنشطة، وأن الأنشطة لا تلبي ميول وهوايات الطالبات، ومن توصيات الدراسة ضرورة توفير الإمكانات المالية والاعتمادات اللازمة لممارسة الأنشطة.

دراسة الثبيتي (٢٠١٥م) : بعنوان "عوائق ممارسة الأنشطة الطلابية في المرحلة الثانوية بمدينة الطائف من وجهة نظر رواد النشاط والطلاب". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم عوائق ممارسة الأنشطة الطلابية في المرحلة

الثانوية، ومحاولة الكشف عن واقع الأنشطة الطلابية بغية التوصل إلى توصيات قد تعين المسئولين عن الأنشطة الطلابية على إيجاد حلول مناسبة لعوائق ممارسة الأنشطة الطلابية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي وصمم استبانة لجمع البيانات والمعلومات. وخرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها: وجود عوائق تحد من ممارسة الطلاب للأنشطة في المرحلة الثانوية منها: عدم ارتباط الأنشطة بالمنهج الدراسي، وعدم توفر الوقت الكافي لدى الطلاب لممارسة الأنشطة لازدحام الجدول الدراسي بالمواد الدراسية، وضعف اهتمام المعلمين بالأنشطة. وقد أوصت الدراسة، تعميم نظام المقررات في كامل صفوف المرحلة الثانوية، وتأمين أماكن واسعة تتوفر فيها شروط السلامة والتهوية والإضاءة الكافية، وتأمين كافة مستلزمات الأنشطة، على اعتبار أن الأنشطة جزء أساسي في المناهج الدراسية، وتشجيع الطلاب وحثهم للمشاركة بالأنشطة عن طريق تخصيص درجات معينة من تقويم الطلاب وكذلك حوافز وجوائز، وضع خطة للأنشطة الطلابية وإشراك الطلاب في وصفها مع مراعاة التنويع في الأنشطة ليجد كل طالب النشاط الذي يفضله، والاهتمام بالتقويم المستمر للأنشطة من أجل التحسين والتطوير.

دراسة الحربي (٢٠١٥م) : بعنوان "الكفايات الأساسية لرواد النشاط الطلابي في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء أدوارهم الوظيفية". هدفت الدراسة إلى الكشف عن الكفايات الأساسية لرواد النشاط الطلابي في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، ومحاولة

استجلاء الكفايات وتوضيحها. وتحقيقاً لأهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي لها، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات. وكانت من أبرز نتائج الدراسة لابد من توفر عدد من الكفايات لرواد النشاط مثل الكفايات المهنية وتتمثل في: القناعة بأهمية النشاط الطلابي ومكانته العالية في التربية الحديثة، الإلمام باللوائح والأنظمة الخاصة بالنشاط الطلابي وأهدافه وأسس تنظيمه، امتلاك مهارة إدارة الاجتماعات الخاصة بالأنشطة، وكذلك يمتلك الكفايات الشخصية وتتمثل في: احترام النظام المدرسي، امتلاك مهارات الاتصال اللازمة للتعامل مع المجتمع المدرسي، أيضاً الكفايات التقنية وتتمثل في قدرته على توظيف التقنية في أعمال الأنشطة الطلابية كاستخدام الحاسب الآلي، الأجهزة الصوتية ومكبرات الصوت، جهاز عرض البيانات وغيره.

دراسة المسماري (٢٠١٧م) : بعنوان "دور مدراء المدارس في التغلب على المشكلات التي تعيق تنفيذ الأنشطة المدرسية بالأدرة التعليمية الزاوية". هدفت الدراسة للتعرف على المشكلات التي تواجه مدير المدرسة أثناء تنفيذ الأنشطة المدرسية من وجهة نظره، ودوره في التغلب على تلك المشكلات. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات. وأظهرت نتائج الدراسة: أن من أكثر المشكلات هو ضعف اقبال الطلاب على الأنشطة المدرسية لأنها لا تلبي حاجات التلاميذ ورغباتهم. ايضاً ضعف توفر الإمكانات المطلوبة لتنفيذ الأنشطة المدرسية. ومن توصيات الدراسة: توفير الحوافز المادية والمعنوية للمعلم لدفعة للعمل

بشكل أفضل، أن تمتاز الأنشطة بالإثارة والتشويق والتنافس الشريف. التدريب المستمر أثناء الخدمة لتطوير قدرات المعلم والمدير في مجال التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ الأنشطة المدرسية برعاية الإدارة التعليمية لرفع الكفاءات وتنميتها.

دراسة كاروا، وستريثولت، وستيمان (Steinmann، Strietholt، Caro، 2018) : بعنوان "المشاركة في الأنشطة اللامنهجية طوال اليوم وإنجاز الطلاب: دليل من المدارس الألمانية". هدفت هذه الدراسة في التعرف على آثار المشاركة في الأنشطة الأكاديمية اللامنهجية على تحصيل الطلاب في الرياضيات والقراءة في سياق التعليم الثانوي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التتبعي الطولي، واستخدم عينتين للدراسة: الأولى من المدارس غير الإلزامية طوال اليوم والتي تعد جزءًا من دراسة الهيئة التعليمية الوطنية ١٣١ طالبًا في ٤٣ مدرسة من الصف الخامس حتى الصف ٧، والعينة الثانية ٥٤٥ طالبًا من الصف السابعً حتى الصف التاسع في ٦٤ مدرسة. وكانت من نتائج الدراسة بعد مقارنة الطلاب المشاركين في الأنشطة اللامنهجية للمدارس طوال اليوم دعم الواجبات المنزلية، والتعليم العلاجي، والبرامج الخاصة، مع الطلاب غير المشاركين. بعد التحكم في العوامل الأخر مثل (الإنجاز المسبق والمتغيرات الخلفية الطلابية وكذلك تقدير الآثار الثابتة للمدرسة). لم يجد الباحثون أي آثار للمشاركة في الأنشطة اللامنهجية على تحصيل الطالب لكل من العينات.

دراسة كاربونارو ومالوني(Carbonaro، 2019) ، Maloney) : بعنوان "العلاقة بين مشاركة الطلاب للأنشطة اللامنهجية على نتائجه في المرحلة الابتدائية والمتوسطة". في الولايات الأمريكية المتحدة. هدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين مشاركة الطلبة للأنشطة اللامنهجية وعلى نتائجهم في المرحلة الابتدائية والمتوسطة. واستخدم المنهج الوصفي التتبعي الطولي، حيث حلل الباحثين بيانات الطلبة من مرحلة الطفولة المبكرة من (عام ١٩٩٨-١٩٩٩). وكانت نتائج الدراسة تشير إلى أن المشاركة في الأنشطة اللامنهجية أثناء المدرسة الابتدائية لها آثار سببية صغيرة ولكنها إيجابية على القدرة الأكاديمية، والتي تنمو بشكل أكبر في الصفوف اللاحقة (الصف الثالث حتى الصف الثامن). وقدمت النتائج القليل من الأدلة على أن زيادة المشاركة في الأنشطة اللامنهجية تعمل على تحسين المهارات الاجتماعية والعاطفية لدى الطلاب.

دراسة متيكا Mtik، 2019)) : بعنوان "وجهات نظر طلاب المدارس الثانوية للمشاركة في برنامج اللامنهجية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات "في المملكة المتحدة (إسكتلندا). هدفت الدراسة للتعرف على وجهات نظر الطلاب للمشاركة في برنامج اللامنهجية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات **(STEM)** في ست مدارس ثانوية في اسكتلندا. استخدمت الدراسة تصميم الأساليب المختلطة. وقد استلزم هذا جمع البيانات باستخدام المقابلات شبه المنظمة النوعية، ومناقشة المجموعة المركزة والاستبيان الكمي. وكان من نتائج الدراسة: أن الطلاب نظروا إلى

الأنشطة اللامنهجية بشكل إيجابي. شعروا أن الأنشطة التي شاركوا فيها أحدثت فرقًا في تطورهم العام. كما زودت الأنشطة اللامنهجية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الطلاب بالمعرفة ذات الصلة بالموضوع، وصنعت فرص تعليمية أوسع وزيادة الثقة في قدراتهم الخاصة، كما ساهمت في التطوير الأكاديمي والاجتماعي لهم. أفاد الطلاب أيضًا بزيادة المعرفة للمستقبل ما بعد المدرسة.

***

ثانياً– دراسات تناولت بدائل تمويل التعليم:

دراسة الشهري والمنقاش (٢٠١٨م) : بعنوان " استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية". هدفت الدراسة إلى تحديد درجة الاستفادة من مواهب الطالبات في برامج رعاية الموهوبات المعمول بها حالياً في تمويل التعليم، ومعوقات ومتطلبات الاستفادة من الموهوبات في خلق موارد مساندة لتمويل التعليم. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم عناصر الاستفادة من برامج رعاية الموهوبات القائمة حالياً كبديل مساند لتمويل التعليم هي تأهيل الموهوبات للمشاركة في المسابقات العالمية، ومن أهم المعوقات ضعف الدعم المقدم من القطاع الخاص وكذلك من إدارة المدرسة برعاية وتنمية مواهب الطالبات. ومن توصيات الدراسة تقديم ورش عمل للموهوبات للاستفادة من أفكارهن في تدوير التالف والرجيع، وكذلك دعم برامج تطوير قدرات الموهوبات.

دراسة الشنيفي (٢٠١٨م) : بعنوان " البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة". هدفت الدراسة في تقديم البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، المانيا، اليابان) وذلك من أجل الاستفادة منها في إيجاد موارد مقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي، وكان من نتائج الدراسة العمل على تنمية الموارد البشرية، والمالية والتعليمية والاهتمام بحاضنات الأعمال التكنولوجية، وزيادة كراسي البحث، والاتجاه لخصخصة التعليم العالي. وكان من توصيات الدراسة منح الجامعات الصلاحيات المالية والادارية الكافية لاستثمار مواردها، وتخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة من دعم التعليم العالي.

دراسة السالم والمنقاش (٢٠١٨م) : بعنوان "الأوقاف التعليمية كمصدر لتمويل التعليم في التاريخ الإسلامي ومقترحات الاستفادة منها". هدفت الدراسة دراسة تنوع الأوقاف التعليمية في التاريخ الإسلامي، ودرجة مساهمة المجتمع فيها، الآثار الإيجابية المترتبة على الأوقاف التعليمية كمصدر لتمويل التعليم في التاريخ الإسلامي، وذلك للاستفادة منها في تمويل التعليم في العصر الحاضر. تم استخدام المنهج التاريخي لتحقيق أهداف البحث، وتتلخص نتائج الدراسة في أن الأوقاف التعليمية في التاريخ الإسلامي اتصفت بالتنوع وفقاً لحاجات التعليم في كل عصر، إذ تنوعت بين إنشاء المباني التعليمية، وخدمات الطلاب، والمستلزمات المدرسية ومرتبات وحوافز المعلمين، وتهيئة البيئة المدرسية والتجهيزات، والمكتبات، ومراكز البحث العلمي، وكانت مساهمة المجتمع في هذه الأوقاف بدرجة كبيرة تتعدى الطبقة العليا من المجتمع إلى الطبقة المتوسطة، كما كان لهذه الأوقاف التعليمية آثار إيجابية كبيرة على التعليم، منها تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، والتوسع الكمي والكيفي في التعليم، وتحقيق الاستقلال المالي والإداري للمؤسسات التعليمية، واستمرار التمويل المناسب للمؤسسات التعليمية.

دراسة البابطين (٢٠١٩م) : بعنوان "تنويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة؛ لمواكبة رؤية ٢٠٣٠ في ضوء التجربة الأمريكية". هدفتْ الدراسة إلى التعرُّف إلى كيفية تنويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة؛ لمواكبة رؤية ٢٠٣٠، والوقوف على أبرز التجارب العالمية المتمثلة بالتجربة الأمريكية، واقتراح بدائل لتمويل التعليم. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوثائقي التحليلي المقارن بتحليل ١٧ دراسات ووثائق وتقارير حكومية ومجموعة من المواقع الالكترونية. توصلت نتائج الدراسة: إلى أنَّ مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية – تعتمد على التمويل الحكومي، وأنَّ مشاركة القطاع الخاص ضئيلة جدًا، وأنَّ مِن أهم التحديات التي تواجه نظام تمويل التعليم ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي ارتفاعًا كبيرًا يفوق الدول وهذا يمثلِ عبئا كبيرا على ميزانية الدولة. واقترحت الدراسة عدة بدائل لنظام تمويل التعليم في المملكة؛ لتساعدها في تحقيق أهداف رؤيتها ٢٠٣٠، ومنها: نشر ثقافة المشاركة في تكاليف التعليم، وتفعيل الجامعة والمدرسة المنتِجة، وتقديم المنح والمساعدات الطلابية مِن خلال القروض الحكومية أو البنكية، وزيادة مساهمة رجال الأعمال مِن خلال الكراسي البحثية والتبرعات والأوقاف.

***

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة لمحورين هما: الأنشطة الطلابية وبدائل التمويل للتعليم، وتطرقت بعض الدراسات السابقة الأنشطة الطلابية في المملكة العربية السعودية، في حين تطرقت أخرى إلى الأنشطة الطلابية عربيًّا وعالميًّا، وتناولت واقعه وأهميته وأدواره في العملية التعليمية للطالب، وسبل تطويره، واختلفت الدراسات باستخدام المنهج والطريقة، وطرق جمع البيانات، والأدوات المستخدمة، كما اختلفت فيما بينها من حيث النتائج التي توصَّلت إليها كل دراسة، وفيما يلي أبرز ما قامت به الدراسات السابقة، وربطه مع الدراسة الحالية:

١- من حيث الأهداف:

المحور الأول- دراسات عن الأنشطة الطلابية:

تنوَّعت أغراض وأهداف الدراسات السابقة؛ إذ ركَّزت بعض الدراسات على العوائق والمشكلات لتنفيذ الأنشطة الطلابية منها كدراسة المسماري (٢٠١٧ م) على التعرُّف على المشكلات التي تواجه مدير المدرسة أثناء تنفيذ الأنشطة المدرسية من وجهة نظره، ودوره في التغلب على تلك المشكلات. ودراسة دراسة الثبيتي (٢٠١٥م) والتي هدفت إلى تحديد أهم عوائق ممارسة الأنشطة الطلابية في المرحلة الثانوية، ومحاولة الكشف عن واقع الأنشطة الطلابية بغية التوصل إلى توصيات قد تعين المسئولين عن الأنشطة الطلابية على إيجاد حلول مناسبة لعوائق ممارسة الأنشطة الطلابية. في حين تناولت بعض الدراسات عن ادور وأثر تطبيق الأنشطة على الطلاب في

التعليم العام. مثل دراسة مزيو (٢٠١٤م) محاولة التعرَُف على الدور الذي يمكن أن تحققه الأنشطة الطلابية لدى طالبات المرحلة المتوسطة والوقوف على معوقات ممارسات تلك الأنشطة. وكذلك دراسة كاروا، وستريثولت، وستيمان (٢٠١٨م) Steinmann، Strietholt، Caro)) هدفت هذه الدراسة في التعرف على آثار المشاركة في الأنشطة الأكاديمية اللامنهجية على تحصيل الطلاب في الرياضيات والقراءة في سياق التعليم الثانوي. أما دراسة دراسة متيكا (٢٠١٩م) (Mtika) فكانت عن التعرف على وجهات نظر الطلاب للمشاركة في برنامج اللامنهجية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في ست مدارس ثانوية في اسكتلندا. فيما اتَّجهت دراسة الحربي (٢٠١٥م) إلى محاولة الكشف عن الكفايات الأساسية لرواد النشاط الطلابي في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، ومحاولة استجلاء الكفايات وتوضيحها.

المحور الثاني– دراسات عن بدائل التمويل:

تنوعت الدراسات في هذه المحور عن البحث عن مصادر مساندة لتمويل التعليم بطرق مختلفة، فمثلاً في دراسة السالم و المنقاش (٢٠١٨م) كانت عن دراسة تنوع الأوقاف التعليمية في التاريخ الإسلامي، ودرجة مساهمة المجتمع فيها، وذلك للاستفادة منها في تمويل التعليم في العصر الحاضر. أما دراسة الشهري والمنقاش (٢٠١٨م) هدفت الدراسة إلى تحديد درجة الاستفادة من مواهب الطالبات في برامج رعاية الموهوبات المعمول بها حالياً في خلق موارد مساندة لتمويل التعليم. فيما اتجهت بعض الدراسات

للتعرف على التجارب العالمية في التمويل، مثل دراسة الشنيفي (٢٠١٨م) والتي هدفت بتقديم البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، المانيا، اليابان) وذلك من أجل الاستفادة منها في إيجاد موارد مقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية. وايضاً دراسة البابطين (٢٠١٩م) هدفتْ إلى التعرُّف إلى كيفية تنويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة؛ لمواكبة رؤية ٢٠٣٠، والوقوف على أبرز التجارب العالمية المتمثلة بالتجربة الأمريكية، واقتراح بدائل لتمويل التعليم.

ومما سبق يتضح تركيز تلك الدراسات على تمويل التعليم بشكل عام. أما الدراسة الحالية فأنها تسعى لتقديم بدائل مقترحة لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العامّ في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية؛ من خلال التعرُّفِ على واقع الأنشطة الطلابية في المملكة العربية السعودية، وواقعِ الأنشطة الطلابية في الولايات المتَّحدة الأمريكية، ومِن ثَمَّ الاستفادةِ من الخبرة الأمريكية، وهو ما لم تتَّجه إليه أيٌّ من الدراسات السابقة.

***

٢- منهج الدراسة:

اتفقت كل من الدراسات السابقة في استخدم المنهجَ الوصفي المسحي؛ كدراسة المسماري (٢٠١٧م) ، ودراسة الثبيتي (٢٠١٥م) ، ودراسة الحربي (٢٠١٥م) ، ودراسة مزيو (٢٠١٤م) ، ودراسة الشهري والمنقاش (٢٠١٨م) ، فيما استخدم المنهج الوصفي التحليلي دراسة القحطاني (٢٠٠٩ م) ، ودراسة الشنيفي (٢٠١٨م) أما دراسة البابطين (٢٠١٩م) فقد استخدم فيها المنهج الوثائقي التحليلي المقارن، واستخدام المنهج التاريخي في دراسة السالم والمنقاش (٢٠١٨م) ، واستخدم المنهج الوصفي التتبعي الطولي في كل من دراسة كاربونارو ومالوني (٢٠١٩م) Carbonaro، Maloney، ودراسة كاروا، وستريثولت، وستيمان (٢٠١٨م) Steinmann، Strietholt، Caro، أما دراسة متيكا (٢٠١٩م) Mtika فقد استخدمت منهج تصميم الأساليب المختلطة. أما الدراسة الحالية فقد اختلفت مع الدراسات السابقة في المنهج، حيث استخدمت أسلوب المنهج المقارن بأسلوب بيرايدي.

***

٣- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية دراسة السالم والمنقاش (٢٠١٨م) ، ودراسة البابطين (٢٠١٩م) ، ودراسة الشنيفي (٢٠١٨م) ، ودراسة القحطاني (٢٠٠٩ م) في تناولها لمواضيعها من جانبٍ نظري، واختلفتْ عن بقية الدراسات التي تناولت مواضيعُها من الجانب العملي التطبيقي.

كما تختلف الدراسةُ الحالية عن بقيَّة الدراسات السابقة، بأنها تبحث عن بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية، فحين الدراسات السابقة بحثت عن بدائل التمويل للتعليم العام والعالي بصورة عامة، مثل دراسة السالم والمنقاش (٢٠١٨م) ، ودراسة البابطين (٢٠١٩م) ، ودراسة الشنيفي (٢٠١٨م) ، ودراسة الشهري والمنقاش (٢٠١٨م).

وتختلف الدراسة الحالية في استخدام المنهج المقارن بأسلوب بيرايدي، وذلك من خلال مقارنة واقع تمويل الأنشطة الطلابية في التعليم العام في المملكة العربية السعودية مع واقع تمويل الأنشطة الطلابية في التعليم العام في الولايات المتَّحدة الأمريكية، كما أنَّ الدراسة الحالية تختلف موضوعياً وزمانيًّا عن جميع الدراسات السابقة. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في كونها الوحيدة – حسب علم الباحثة – التي تسعى في إيجاد بدائل لتمويل البرامج والأنشطة الطلابية في التعليم العام في المملكة العربية السعودية من خلال الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية.

٤– أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة لها دورٌ مهمٌّ في تعزيز الدراسة الحالية من عدَّة جوانب، منها:

–بلورة مشكلة الدراسة الحالية، وكذلك تحديد مصطلحات الدراسة وتعريفها.

– استفادت الدراسةُ الحالية من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للبحث الحالي.

–أسهمت الدراسات السابقة نوعاً ما في وضع تصور للتعرف على واقع الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام.

– استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء نتائج الدراسة وتوصياتها.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما واقع تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء العوامل والقوى المؤثرة فيها؟ (الوصف، والتفسير)

الأنشطة الطلابية:

يرى القائمين على التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية أن الأنشطة الطلابية (Roger، 2016) :

-جزء لا يتجزأ من برنامج المدرسة.

-أن تساهم الأنشطة في الأهداف التعليمية للمدرسة وأن لا تعرقل البرنامج التعليمي.

- إتاحة الفرصة لجميع الطلاب المؤهلين على المشاركة في أي نشاط بغض النظر عن العرق أو الدين أو الأصل القومي أو الإعاقة أو الجنس، تطبيقاً لقانون تكافؤ الفرص والذي أقره الكونغرس في عام ١٩٨٤م.

الهدف من الأنشطة الطلابية:

يتمثل أحد أهداف الأنشطة الطلابية في التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية في توفير الفرص للطلاب للمشاركة في حياة المدرسة، من خلال ممارسة بعض المهارات كالقيادة، والتعاون.وغيره، والتي تساعدهم على تنمية مهاراتهم الحياتية. كما تساعد الأنشطة التفاعل بين الطلاب المختلفين، أي من مراحل عمرية مختلفة أو من مدارس مختلفة، ومن خلالها يتم تعزيز فرص تجربة التنوع والتعامل مع الآخرين. (Roger E. Jones، 2016)

انواع الأنشطة الطلابية:

تتنوع الأنشطة الطلابية في التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية من حيث مكان التنفيذ أما تكون جزءًا لا يتجزأ من الدوام المدرسي أو قد تكون لا صفية اي خارج الدوام المدرسي، كما تتنوع الأنشطة من أنشطة خاصة بالمدارس، وأنشطة تابعة لمنظمات وطنية. وقد تختلف الأنشطة من مدرسة إلى أخرى لكن هناك أنشطة متشابهة في المدارس الحكومية مثل: جمعيات الشرف، ونوادي الخدمة، والنوادي الفنية (الفرقة، الكورال، المسرح). والأنشطة الأكاديمية (الطب الشرعي، المناظرة، المنافسة الأكاديمية) والأنشطة الخاصة بالمنشورات الأدبية (الصحف، الكتاب السنوي، المجلة الأدبية) ، ونوادي اللغات الأجنبية، ونوادي العلوم، ونوادي الفن (Roger E. Jones، 2016). ويمكن تصنيف الأنشطة إلى:

١- الأنشطة المشتركة في المناهج الدراسية وهي أي نوع من الأنشطة ذات الصلة بالمدرسة خارج الفصول الدراسية العادية التي تضيف قيمة مباشرة

إلى المناهج الرسمية أو المعلنة. كما تشمل الأنشطة اللامنهجية مجموعة واسعة من الأنشطة الأخرى الموجهة للمقاطعات، والتي تتجلى في الرياضات المنظمة وغيرها من المسابقات غير الأكاديمية بين المدارس (مركز الوطني للإحصائيات التربوية، ٢٠١٧م) (National Center for Education Statistics NCES، 2017)

٢ – الأنشطة التابعة لمنظمات وطنية مثل النوادي الصناعية المهنية الأمريكية (VICA) ، وقادة أعمال المستقبل الأمريكية (FBLA) ، ومستقبل مزارعي أمريكا (FFA). أيضاً المسابقات الأكاديمية مثل الحوار والمناظرة، والموسيقى والفنون المسرحية والغير الأكاديمية مثل مسابقات الرياضة المنظمة بين المدارس (NCES، 2017). وقد يختلف تصنيف تلك الأنشطة بين المدارس في الولايات المتحدة من ناحية أنها أنشطة منهجية أو أنشطة لامنهجية، لكن جميع هذه الأنشطة تسهم في تطوير مهارات وقدرات الطالب.

تمويل الأنشطة الطلابية Student Activity Funds:

تنشئ الدوائر التعليمية في أغلب الولايات الأمريكية لكل مدرسة صناديق مالية منفصلة لأنشطة محددة، كل صندوق هو مجموعة منفصلة من الحسابات التي يتم تجميعها معًا لتمويل الأنشطة المختلفة وفقًا للقوانين واللوائح الخاصة (TASB School Law eSource، 2017). ويتم إنشاء صناديق الأنشطة لتوجيه وحساب الأموال المستخدمة لدعم الأنشطة الطلابية

المنهجية واللامنهجية (NCES، 2004) ، والتي يمكن تصنيفها بشكل عام إلى ثلاثة أنواع من الصناديق (TASB، 2017) :

١- صندوق الملكية: خاصة بخدمات المدرسة.

٢- صناديق أنشطة الطلاب (الصناديق الائتمانية) : التي تنتمي إلى الطلاب وتستخدم لدعم المنظمات والنوادي الطلابية.

٣- الصناديق الحكومية، أو صناديق أنشطة المقاطعة: التي تنتمي إلى منطقة المدرسة وتستخدم لدعم برامج المنطقة.

وفيما يلي تفصيل لتلك الصناديق:

أولاً: صندوق الملكية Proprietary Funds:

تتضمن الصناديق المملوكة للمدرسة أنشطة يتم تمويلها في المقام الأول من خلال الإيرادات التي يدرها النشاط نفسه، مثل عمليات خدمة الطعام داخل المدرسة (TASB، 2017).

ثانياً: صناديق أنشطة الطلاب Student Activity Funds:

تدعم صناديق الأنشطة الطلابية الأنشطة القائمة في المنظمات والنوادي الطلابية، ولا تقتصر مشاركة الطلاب في أنشطة المنظمة فحسب، بل يشاركون أيضًا في إدارة وتوجيه أنشطة المنظمة (TASB، 2017) وتكون إيرادات الصندوق من قبل الطلاب والتي تجمع الأموال من خلال أنشطة المدرسة، أو رسوم الاندية، أو التبرعات، أو مشاركة الطلاب وأولياء الأمور. ويعد جمع الأموال عن طريق مشاركة الطلاب وأولياء الأمور أكبر مصدر لتمويل صندوق الأنشطة ودعمها مثل: الكرنفالات وبيع الحلويات. أن هذه

المشاركات تسهم في دعم صندوق الأنشطة بمبالغ طائلة؛ نظراً لأن العديد من الطلاب والآباء غالباً ما يكون لديهم استثمار عاطفي في جمع الأموال (بينت وجون قري، ٢٠١٦م) (Ron Bennett and John Gray، 2016) أيضا يمكن جمع الأموال من خلال الاستفادة من بعض الإمكانات المتاحة في المدارس مثل المرافق التعليمية والرياضية والصالات والمسارح، عن طريق تأجير هذه المرافق للعامة في أوقات محددة مقابل مبالغ مالية متفق عليها.

وبحسب القوانين وللوائح فإن صناديق الأنشطة الطلابية تعد صناديق ائتمانية Fiduciary Funds أي أن أموال النشاط الطلابي هي أصول تحتفظ بها المنطقة كوكيل للمنظمة الطلابية ولا يمكن للمنطقة استخدامها من أجل دعم برامجها الخاصة. كما قد يخضع صرف الأموال من صندوق النشاط الطلابي لموافقة المنظمة الطلابية والراعي لها، وليس من قبل مجلس التعليم. ومن أمثلة صناديق أنشطة الطلاب المعتمدة: نادي الفنون، نادي اللغات الأجنبية، نادي الدراما، أندية سباق السيارات، فرق التشجيع، نادي الصحافة، الفرق الاستعراضية، الفرق الغنائية (كورال) ، مجتمع المحافظة على البيئة، نادي التصوير الفوتوغرافي، نادي المناظرة والمناقشة، مجلس الطلبة (NCES، 2004).

ثالثاً: صناديق أنشطة المقاطعة district or campus activity funds:

يتم دعم صناديق أنشطة المقاطعة بأموال من قِبْل الحكومة، بالإضافة إلى إيرادات من الأحداث الرياضية، ومعارض الكتب، والرحلات الميدانية، وكذلك من خلال آلات البيع أو الإيجارات أو التبرعات. وتستخدم هذه الأموال لدعم الأنشطة المنهجية والأنشطة اللامنهجية. وتديرها إدارة المدرسة؛ ومع ذلك فإن الموافقة على صرف أموال صندوق نشاط المقاطعة تقع فقط على عاتق مجلس المدرسة. وبعبارة أخرى، تحدد المقاطعة البرامج التي يتم دعمها من الصندوق، وكذلك كيفية إنفاق تلك الأموال لأغراض محددة وتقع الموافقة على إنفاق الأموال من الصندوق على عاتق المسؤولين وليس الطلاب. ومن أمثلة صناديق أنشطة المقاطعة المعتمدة: ألعاب القوى، الحفلات الموسيقية، دعم لاعبي المدرسة، زي الفرق، الرحلات المدرسية الخاصة، معرض الكتاب في المدرسة، المحاضرات. NCES، TASB) (2004، (2017)

إدارة اموال الأنشطة الطلابية:

تنص سياسة التعليم للأنشطة الطلابية، على أن المشرف والمدير والراعي، حسب الاقتضاء، مسؤول عن الإدارة السليمة لأموال الأنشطة وفقًا لقانون الدولة والسياسة المحلية، والممارسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة من المقاطعة أوالولاية Financial Accountability System Resource Guide) . FASRG، 2010)

قانون الدولة والسياسة المحلية للولاية بإدارة صناديق الأنشطة الطلابية (FASRG، 2010) :

تخضع إدارة هذه الصناديق لمجموعة من السياسات وضوابط للتعامل مع أموال الأنشطة الطلابية، حيث يتولى عدد من المسؤولين الإشراف عليها من جمع وإيداع أموال صندوق النشاط وكذلك الموافقة على صرفها، ابتدأً بالمجلس التعليمي المحلي ومن ثم المشرفين والمدير المالي للمدرسة والمسؤول عن صندوق النشاط للمدرسة وكذلك الرعاة لتلك الأنشطة، وفيما يلي تفصيل لذلك (NCES، 2004) :

-**المجلس التعليمي Board of education**: وهو الذي يشرع سياسات تنظم إنشاء وتشغيل جميع صناديق الأنشطة.

-**المشرف Superintendent:** وهو المشرف المسؤول مباشراً أمام المجلس التعليمي عن إدارة وتطبيق الصناديق لجميع سياسات المجلس التعليمي.

- المدير المالي Chief Financial Officer: يتحمل المدير المالي المسؤولية الشاملة عن المحاسبة وكتابة التقرير عن جميع الصناديق إلى المجلس، بما في ذلك صناديق الأنشطة الخاصة بالمقاطعة وكذلك بالطلاب. وهو أيضا مسؤول عن تنفيذ وإنفاذ إجراءات الرقابة الداخلية المناسبة.

-المشرف Principal: يتم تعيين مدير المدرسة كمشرف على صندوق النشاط لمبنى المدرسة. حيث يتولى مشرف صندوق النشاط المسؤولية العامة عن تشغيل جميع صناديق الأنشطة، بما في ذلك جمع وإيداع أموال صندوق النشاط؛ الموافقة على صرف أموال صندوق النشاط الطلابي؛ وهو المسؤول

والمشرف على دفاتر المحاسبة. وكذلك التوقيع على جميع ايصالات المدفوعات، بما في ذلك الشيكات المسحوبة على صندوق النشاط.

-المسؤولSponsors: يعتبر المسؤول عن رعاية كل منظمة طلابية مسؤولاً عن الإشراف على جميع أنشطة المنظمة، بما في ذلك الموافقة على معاملات صندوق الأنشطة الطلابية. ولابد أن يكون من موظفي المنطقة ويخضعون للمراقبة المباشرة لمشرف صندوق الأنشطة.

شكل (١) : يوضح التسلسل الإداري للإشراف على صناديق النشاط الطلابي في الولايات المتحدة الأمريكية.

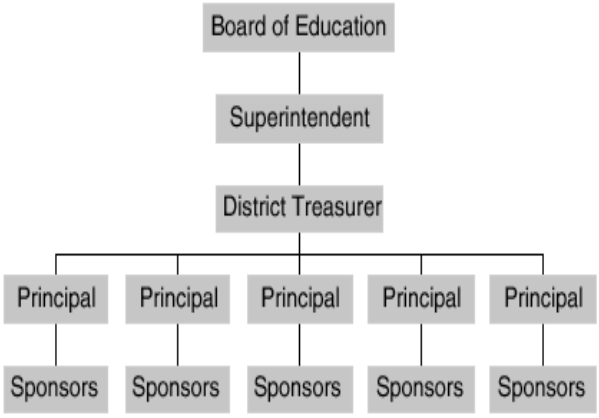

وتختلف الولايات فيما بينها في بعض القوانين التفصيلية فيما يتعلق بإدارة صناديق الأنشطة، ففي قانون التعليم بولاية تكساس المتعلق بصناديق أنشطة المنطقة، أن منطقة المدرسة هي المسؤولة عن إنفاق الأموال المستلمة من آلات البيع أو الإيجارات أو مصادر الإيرادات المحلية الأخرى التي تسيطر عليها المنطقة بشكل مباشر. وتنص سياسة الإنفاق لولاية تكساس أن تنفق

هذه الأموال على الأنشطة المرتبطة بالغرض التعليمي للمنطقة، وتوفر فائدة متناسبة للمنطقة أو طلابها، ولا تكون جزء من الأموال العامة بموجب معايير دستور تكساس، المادة الثالثة، القسم ٥٢.

أما بالنسبة لإدارة أموال أنشطة الطلاب في ولاية تكساس الأمريكية، تنص السياسة على أن يتم تضمين جميع أموال أنشطة الطلاب في المراجعة السنوية للحسابات المالية للمنطقة، وتنص السياسة أيضًا على معالجة الأموال المرحلة من سنة مالية إلى أخرى. كما يتم تقديم إرشادات تفصيلية للموظفين بالمدرسة حول كيفية التعامل مع أموال النشاط (إيرادات، وإنفاق) والمعالجة السليمة والمحاسبة المناسبة للأنواع المختلفة من صناديق الأنشطة، وتوضيح اللوائح القانونية والممارسات والإجراءات المعتمدة من قبل المقاطعة.

ومما سبق يتضح ان مصادر التمويل للأنشطة الطلابية غير موحدة بين الولايات، وكذلك ايضاً لا توجد أنشطة موحدة بينهم، وإنما تختلف كل ولاية عن الأخرى ومن مدينة إلى أخرى لنفس الولاية، ولكن يمكن القول أن هناك نظام عام موحد تحت مظلة اللوائح والقوانين للمجلس التعليمي للولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام ولكل ولاية نظامها الخاص تحت مظلة تلك اللوائح والأنظمة.

العوامل والقُوى المؤثِّرة في تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في الولايات المتَّحدة الأمريكية:

تُعدُّ الولاياتُ المتَّحدة الأمريكية من الدُّول العظمي في العالم، وتتَّجه إليها أنظارُ الجميع لمتابعة كلِّ ما يحدُث في نظامها التعليمي لمعرفةِ كلِّ ما هو جديدٌ لديها، ومن أبرز العوامل التي جعلت الولايات المتَّحدة الأمريكية تتبنى مصادر بديلة لتمويل الأنشطة الطلابية ما يلي:

أولاً: العامل الجغرافي:

تقع الولايات المتَّحدةُ في قارَّة أمريكا الشمالية، وتَحدُّها شمالًا كندا، وشرقًا المحيطَ الأطلسي، وجنوبًا المكسيكُ، وغربًا المحيطُ الهادي. وتبلغ مساحةُ الولايات المتَّحدة الأمريكية تقريبًا (٩، ٢٢٠، ٨٣١كم٢) ، وهي مساحة شاسعة إذ تحتل المرتبة الرابعة من العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والصين، كما تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان بعد الصين والهند، إذ يقدر عدد سكانها من بأكثر من ٢١١ مليون نسمة (United States Geography، 2009).

تستقلُّ كلُّ ولاية الولايات الواحدة والخمسين بإدارة أمورها الداخلية كالصحة والتعليم والشرطة والقضاء، وبالرغم من أن حكومات الولايات مسؤولة قانونياً عن التربية إلا أن جميع هذه الولايات تقريباً، أناطت أمر التربية بمنظمات أو مجالس محلية تسمى المجالس المحلية للتربية، وهذه المجالس مستقلة عادة عن أجهزة الحكم المحلى الأخرى المسؤولة عن الصحة أو المواصلات أو الأمن أو غير ذلك، وقد تمنح بعض الولايات المجالس المحلية

سلطة وضع القوانين ورسم السياسة التعليمية وإدارة المدارس، بحيث لا تخضع للسلطة المركزية في الولاية، وهذا يفسر لنا اختلاف الأنظمة في تمويل الأنشطة الطلابية في المدارس بالولايات المختلفة وسبب الاختلاف هو نتيجة المرونة واللامركزية في إدارة التعليم الأمريكي.

ونظراً للاتساع الجغرافي والتوسُّع الكبير للتعليم في الولايات المتَّحدة الأمريكية، والازدياد المستمرَّ لعدد الطلَّاب والمدارس. والاهتمام بالأنشطة الطلابية، أصبحت مصادر التمويل الحكومية غير كافية على لتلبية حاجات تلك الأنشطة من تمويل؛ لذلك اتجهت المنظمات أو المجالس التعليمة لإيجاد مصادر بديلة مختلفة لتمويل الأنشطة الطلابية وعدم الاكتفاء بالتمويل الحكومي للولاية.

ثانياً: العامل الاقتصادي:

تمتلك الولايات المتَّحدة الأمريكية أضخم اقتصاد في العالم، وتتبنى الاقتصاد الحرَّ القائم على الاستثمار والمنافسة التجارية، كما تملك ثروات طبيعية كبيرة من مصادر الطاقة مثل البترول، والغاز الطبيعي، والفحم، واليورانيوم. ورغم هذه الثروة فإنَّ الولايات المتَّحدة هي أكثر البلدان استيرادًا لمصادر الطاقة، كما تمتلك الولايات المتَّحدة الأمريكية اقتصادًا زراعيًّا قويًّا، ومن أهمِّ قطاعات الزراعة: تربية الأبقار، وزراعة الحبوب (الذرة، والقمح، والشعير، والقطن، والتبغ) ، بالإضافة إلى الصَّيد البحري وامتلاكها عددًا من المناجم (United States، 2010). كما تتميز الصناعات الأمريكية بتنوعها مثل: صناعة السيارات والطائرات وتتفوق أكثر في القطاعات التكنولوجيا

العالية والدقيقة مثل: الطيران، والفضاء، والإلكترونيات، والتسلح، والكمبيوتر، والتكنولوجيا الحيوية. (CIA، The World Factbook، 2015) ويعود نجاح الصناعة الأمريكية إلى قدرتها على التجديد، وتنوع المنتجات، ووجود الأيدي العاملة المتدرِّبة والمؤهلة، كما تحتلُّ مراتبَ متقدِّمة عالميًّا في عدة ميادين، ومن أهمها ميدان التعليم.

ومرَّ الاقتصاد الأمريكي بمراحل مختلفة من نموٍّ وكساد، وكلُّ مرحلة أثَّرت في النظام التعليمي الأمريكي، ففي عهد الرئيس أوباما توسع في الميزانية المخصصة للتعليم من ٩٨ بليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١٥٦ بليون دولار في السنة المالية ٢٠١١م. (محمد، ٢٠١٠م) وقد بلغت نسبه نفقات التعليم في ميزانية ٢٠١٢ في الولايات المتحدة الامريكية ٥,٥٪ من ميزانية الدولة والبالغ عددها ٧٧٤٠٠٠٠٠٠٠$ (الموقع الرسمي للبيت الأبيض، تقرير ميزانية ٢٠١٢). كما انه قد بلغت نسبه نفقات التعليم في ميزانية ٢٠١٣ في الولايات المتحدة الامريكية الى ما يقرب ١٥٪ من ميزانية الدولة والبالغ عددها ٦٩٨٠٠٠٠٠٠٠$ (الموقع الرسمي للبيت الأبيض، تقرير ميزانية ٢٠١٣).

كما كشف التقرير المشترك لوزارة الخزانة ومكتب الإدارة والميزانية الخاص بالموازنة الأميركية لعام ٢٠١٨م في النفقات، تم تخصيص١,١٢٠,٥ تريليون دولار لوزارة الصحة والخدمات الاجتماعية. في حين بلغ معدل الاقتراض الفيدرالي ١٥,٧٥١ تريليون دولار بزيادة ١,٠٨٤ تريليون دولار، ويشمل هذا الرقم ٧٧٩ مليار دولار لتسديد العجز في الميزانية (المشار إليه سابقا).

ورغم الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتَّحدة الأمريكية حالياً من عجز في ميزانيتها، إلا أنها في نفس الوقت تسعى بأن لا تؤثر تلك الأزمة على ميزانية التعليم وهذا ما أكدة خطاب باراك أوباما في تلك الفترة أنه لن يقتطع أي جزء من ميزانية التعليم بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الولايات في هذه الفترة بسبب انخفاض الدولار لأن ما سيتم انفاقه سوف يعود بالمنفعة إلى المجتمع الامريكي ولن تكون هذه الازمة الاقتصادية على حساب ميزانية التعليم.

كما يتضح اهتمام الولايات المتَّحدة الأمريكية بالتعليم –خاصةً التعليم العامّ– فهو استثمارٌ لرأس المال البشري، وفي الوقت نفسه تُعِدُّ الفرد للحياة والعمل، واعتبروا أنَّ التعليم ضمانٌ أساسي للحرية والمساواة؛ ونتيجةً لذلك اهتمَّ المسؤولون عن التعليم بتقويمه دائمًا، وتطوير نظامها التعليمي واستثماره، وذلك بالاهتمام بإعداد الطالب من جميع النواحي عقليا ونفسيا وجسدياً، بما يتناسب مع متطلَّبات القرن الحادي والعشرين؛ من الانفتاح العالمي وثورة المعلومات، ومن هنا ظهر تأييدها للأنشطة الطلابية المختلفة ودعمها لها، والسعي لتوفير الموارد المالية اللازمة له من مصادر مختلفة دون الاعتماد على التمويل الحكومي.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما واقع تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء العوامل والقوى المؤثرة فيها؟ (الوصف والتفسير)

الأنشطة الطلابية:

أولت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بالأنشطة والمسابقات والبرامج المركزية والمشاركات الدولية كونها جزءاً اساسياً من العملية التعليمية. لذلك دأبت الوزارة على تصميم برامج توفر للطلبة المواقف التربوية التي تكسبهم المهارات والخبرات اللازمة لتهيئتهم للقيام بدورهم المستقبلي في تطوير وطنهم والمساهمة بفاعلية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وأقرت الوزارة إضافة ساعة لليوم الدراسي لتنفيذ النشاط في مدارس التعليم العام، لأربعة أيام في الأسبوع، بدأ تطبيقها في العام الدراسي ١٤٣٨-١٤٣٩هـ، إيماناً منها بأن الأنشطة سوف تسهم بإكساب الطلبة المهارات الحياتيّة، والقدرات المتنوعة، التي تكسبهم الخبرات المختلفة التي يحتاجون إليها والتي تساعدهم على الانطلاق في العديد من المجالات. (وزارة التعليم، الدليل التنظيمي لساعة النشاط، ٢٠١٩م)

الهدف من الأنشطة الطلابية:

الإسهام في بناء شخصية الطالب وتهيئته ليكون فاعل في مجتمعه من خلال الأنشطة غير الصفية الثقافية والاجتماعية والعلمية والفنية والمهنية في بيئة مدرسية ملائمة (وزارة التعليم، ٢٠١٩).

أنواع الأنشطة:

تتباين البيئة التعليمية في المملكة العربية السعودية، ووفقاً لذلك رأت وزارة التعليم من أهمية تنوع الأنشطة بما يتلاءم مع البيئات التعليمية لتلك المناطق في ضوء محددات وضعتها وزارة التعليم. فلا يوجد قالب أو نموذج مناسب ثابت لجميع بيئات برامج النشاط، فإن لكل بيئة ما يناسبها، ولذلك فإن من المحددات الرئيسة التي تساعد على ترتيب أولويات برامج النشاط وتصميم مشروعاته، ما يلي (وزارة التعليم، الدليل التنظيمي لساعة النشاط، ٢٠١٩م):

درجة التأثير التربوي لقيم ومهارات النشاط المرغوب في تنفيذه.

دعم النشاط المنفذ ليحقق رغبات الطلبة ويلبي حاجاتهم.

امتداد النشاط وارتباطه بمشروعات النشاط المحلية والمركزية.

توفر الموارد والإمكانات وفق بيان تصنيف البيئة.

وعلى هذا الأساس، **تم تحديد أولويات مشروعات النشاط كالآتي** (وزارة التعليم، الدليل التنظيمي لساعة النشاط، ٢٠١٩م) :

- **المشروعات ذات الأولوية على المستوى الوطني:** ومثال ذلك المشروع السنوي للاحتفال باليوم الوطني، ويرتبط تنظيم المدرسة لهذا المشروع بخطة النشاط على مستوى إدارة التعليم، ومستوى الوزارة.

- **المشروعات ذات الأولوية على المستوى المحلي:** ويحدد ذلك وفقاً لما يرد بخطة النشاط على مستوى إدارة التعليم.

- **المشروعات ذات الأولوية للبيئة المدرسية:** ويرتكز برنامج المدرسة في تحديد هذه الأولويات على تلبية احتياجات الطلبة وتعزيز ميولهم بما يخدم احتياجات البيئة المدرسية، مع مراعاة المحددات الرئيسة المذكورة أعلاه.

كما تختلف البرامج والأنشطة باختلاف الجنس، فمن خلال اطلاع الباحثة على أدبيات البحث، والتقصي فيها وجدت أن النشاط الموجهة للطلاب يختلف عن النشاط للطالبات، حيث أن الأخير يفتقر للتنوع ومقتصر نوعا ما على الأنشطة داخل المدرسة، وبعض المدارس مازالت تقدم الأنشطة للطالبات بالطريقة القديمة، من ناحية إلزامية الأنشطة، وتسجيل الطالبات في بعض جماعات النشاط التي قد لا يرغبون فيها ولا تتفق مع ميولهم، وتتم في القاعة المدرسية حيث تجتمع فيه عدد كبير من الطالبات، ويخلو من أي وسائل تعليمية أو ترفيهية، وفي نهايته يخرجن وقد حُمِّلن بالمطويات والصحف الحائطية، أما النشاط الطلابي فهو متنوع ومتعدد ما بين أنشطة داخلية وخارجية ومحلية ودولية.

ويمكن تقسيم برامج النشاط الطلابي ومشروعاته الموجهة للطلاب، إلى ما يلي (وزارة التعليم، دليل إنجازات "٣٦٥ نشاط"، ٢٠١٩م) :

- **مشاركات دولية:** حيث بلغت عدد المشاركات في المشروعات الدولية بلغت ٢١ مشروعاً.

- **مشاركات مركزية:** حيث بلغت عدد المشاركات في المشاريع المركزية ٢٧ مشروعاً.

- **أنشطة شراكة مع القطاعات المحلية:** حيث بلغت عدد المشاركات في أنشطة الشراكة ١٩ نشاط موزعة بين مناطق المملكة.

- **أنشطة داخل المدرسة:** وقد تختلف هذه الأنشطة من مدرسة إلى أخرى، ومن أمثلة لأنشطة المدرسية: الإذاعة الصباحية، المسابقات الثقافية والرياضية، حفلات المناسبات العامة مثل يوم المعلم، اليوم الوطني، أسبوع الشجرة وغيرها.

وتنوعت هذه الأنشطة حيثُ شملت على: برنامج رياضة وصحة وبرنامج الثقافة، وبرنامج الفنون، وبرنامج العلوم والتقنية والبيئة، وبرنامج مهارة وريادة، وبرنامج التربية الكشفية، وبرنامج الأسرة والمجتمع، وكذلك المشروعات الوزارية.

شكل (٢) : برامج النشاط الطلابي ومشروعاته لوزارة التعليم خلال عام ٢٠١٩م

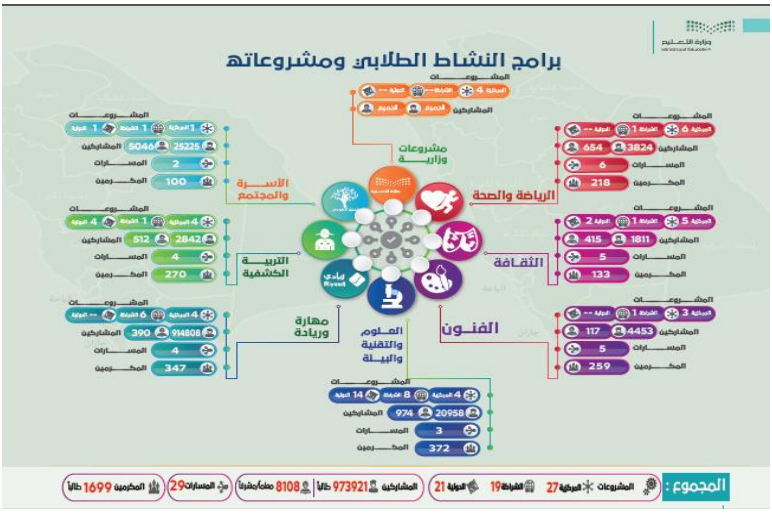

مصادر تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية:

يتم تمويل الأنشطة الطلابية من خلال الميزانية السنوية المخصصة للتعليم، من قبل الحكومة السعودية حيث يخصص سنويا ميزانية خاصة للتعليم والتي تتحملها الدولة في تمويل التعليم من خلالها يتم توفير الخدمات التعليمية لجميع الأفراد ذكورا وإناثا مجانا في جميع المراحل التعليمية من التعليم العام، وتعمل وزارة التعليم على تحديد المبلغ الذي يخصص للأنشطة والبرامج الطلابية.

وحسب الدليل الإجرائي للميزانية التشغيلية للمدارس يخصص لكل مدرسة ٣١ريال تقريباً أو أقل عن كل طالب في بند النشاط الثقافي والرياضي، وهو البند الذي ستصرف منه المدارس على حصة النشاط، ويضاف إليه ٢٧٠٠ ريال للمدرسة التي يتجاوز عدد طلابها ١٠١طالب، والمبلغ أعلاه لا تستلمه المدرسة كاملا بل٦٠٪ منه فقط والباقي يذهب لإدارة التعليم (الدليل الإجرائي للميزانية التشغيلية للمدارس، ١٤٣٨/١٤٣٩هـ).

ومما سبق يتضح لنا مع ضخامة المبالغ المخصصة من قبل وزارة التعليم للأنشطة الطلابية إلا أنها غير كافية لإقامة أغلب النشاطات داخل المدرسة، بالشكل المطلوب ليتم تحقيق الأهداف المرجوة من تلك الأنشطة، وبالتالي لابد من السعي لإيجاد بدائل أخرى تساهم وتساعد المدرسة في تطبيق الأنشطة كما يجب دون إرهاق لميزانية التعليم، وهذا ما أكدته دراسة كلاً من

(الثبيتي، ٢٠١٥م) و (مزيو، ٢٠١٤م) من وجود نقص في الأدوات والتجهيزات اللازمة لممارسة الأنشطة وضعف الامكانات المالية والمادية.

إدارة الأنشطة الطلابية:

تتم إدارة الأنشطة من قبل الإدارة العامة للنشاط الطلابي لوكالة التعليم العام. ففي شهر ربيع الأول من عام ١٤١٩هـ تم اعتماد تشكيل إدارة البرامج العامة والتدريب ضمن التشكيل الإداري للإدارة العامة للنشاط الطلابي حيث أنيط بها الإشراف على البرامج والفعاليات ذات الطابع المشترك بين مجالات النشاط الطلابي إضافة إلى مهام تدريب الطلاب.

وتُشرف الإدارة العامة للنشاط الطلابي على تخطيط وتقويم وتنسيق سائر النشاطات الخاصة المذكورة أعلاه سواء كانت هذه النشاطات نشاطات صفية مدرجة ضمن الخطة الدراسية أو نشاطات عامة (لا صفية) لا تدخل ضمن الخطة الدراسية. وتعتبر الإدارة العامة للنشاط الطلابي الجهاز الذي يتولى شؤون جميع الأنشطة الطلابية في حدود صلاحيات الوزارة، ويتعاون مع الإدارات الأخرى داخل الوزارة كما يتعاون مع سائر الأجهزة والمؤسسات الأخرى العاملة في حقول رعاية الشباب على تحقيق الرعاية المتكاملة للشباب (الإدارة العامة للنشاط الطلابي بوزارة التعليم).

ومن المهام الموكلة لإدارة العامة للنشاط الطلابي بوزارة التعليم ما يلي (الإدارة العامة للنشاط الطلابي بوزارة التعليم) :

١.إعداد الخطط التشغيلية والبرامج لأنشطة الطلاب والثقافية خلال العام الدراسي والإجازة الصيفية وإبلاغها لإدارات التربية والتعليم لتنفيذها بعد اعتمادها.

٢.إعداد خطط النشاط لذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على تطويرها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

٣.دراسة وتحديد احتياج إدارات التعليم بالمناطق والمحافظات من اللوازم والأدوات والوسائل التي تطلبها نشاط الطلاب.

٤.إعداد الضوابط اللازمة لتحديد احتياج شعب وأقسام نشاط الطلاب بإدارات التربية والتعليم بالمناطق والمحافظات من المشرفين التربويين للأنشطة، ورواد الأنشطة الطلابية، وضوابط ترشيحهم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

٥.تحديد الاحتياجات التدريبية التي يحتاجها المشرفون التربويون في مجال الأنشطة الطلابية لرفع مستوى أدائهم المعرفي والمهني.

٦.العمل على التطوير الدائم للبرامج والنشاطات الخاصة بنشاط الطلاب المنفذة في المدارس وإدارات التعليم.

٧.تحديد ضوابط وشروط ترشيح المشرفين التربويين ورواد الأنشطة الطلابية.

٨.اقتراح الجوائز الملائمة وضوابط توزيعها على الطلاب المتميزين في الأنشطة غير الصفية.

٩.دراسة التقارير الختامية للأنشطة غير الصفية الواردة من إدارات التربية والتعليم.

١٠. إعداد مشروع الميزانية السنوية لنشاط الطلاب والمراكز الصيفية والمشاركة في توزيع بند النشاط على البرامج المركزية وبرامج إدارات التربية والتعليم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

١١.إعداد ضوابط افتتاح المراكز الثقافية الصيفية والمسائية، وضوابط تشغيلها ومتابعة أدائها.

١٢.إعداد ضوابط افتتاح نوادي الحاسب الآلي وضوابط تشغيلها ومتابعة أدائها.

١٣.الإشراف على مشاركة الوزارة في الأنشطة والمعارض والمناسبات والأسابيع الثقافية والبرامج ذات الجوانب التربوية والتعليمية والثقافية في الداخل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

١٤.تنظيم المعاملات والمعلومات الخاصة بالإدارة وحفظها بشكل يساعد على استراتيجية بيسر وسهولة.

١٥.تحديد الاحتياجات التدريبية والمستلزمات الإدارية والفنية الخاصة بالإدارة ومتابعة توفيرها.

١٦.إعداد التقارير الدورية عن نشاطات وإنجازات الإدارة ومعوقات الأداء فيها وسبل التغلب عليها ورفعها لوكيل الوزارة للتعليم.

١٧. أي مهام أخرى تكلف بها في مجال اختصاصها من قبل صاحب الصلاحية.

العوامل والقُوى المؤثِّرة في تمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية:

هناك الكثير من العوامل التي أثَّرت في النشاط الطلابي في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، حتى وصل إلى ما وصل إليه، من أبرزها ما يلي:

العامل الجغرافي:

تقع المملكة العربية السعودية تحديدًا في الجنوب الغربي من قارة آسيا وتشكِّل الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية، إذ تبلغ مساحتها حوالي مليوني كيلومتر مربع وهو ما يمثل قرابة ٧٠٪ من شبه الجزيرة العربية، ويحدُّها من الشمال العراق والأردن، ومن الشمال الشرقي الكويت، ومن الشرق تحدُّها كلٌّ من قطر والإمارات العربية المتَّحدة بالإضافة إلى البحرين، ومن الجنوب تحدُّها اليمن، وعُمان من الجنوب الشرقي، كما يحدُّها البحر الأحمر من جهة الغرب، وهي أكبر دولة في الشرق الأوسط. وتتألَّف المملكة العربية السعودية حاليًا من ١٣ منطقةً إداريّةً، تنقسم كلّ منطقةٍ منها إلى عددٍ من المحافظات، يختلف عددها من منطقةٍ إلى أخرى، وبلغ عدد سكان السعودية في ٢٠١٨ م/ ١٤٣٩ هـ حوالي ٣٣، ٤١٣٦٦٠ مليون نسمة بمعدل نمو ٢، ٦٪ (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٩م).

ومن الملاحَظ أنَّ الموقع الجغرافي للمملكة يوضِّح أنها مترامية الأطراف، فمساحتها كبيرة ومدنها متباعدة إلى حدٍّ كبير ومتفرِّقة، وينتشر عدد كبير من المدارس في المدن والقرى والهِجَر المتباعدة، وبلغ عدد الطلبة في تلك المدارس

الحكومية في عام ٢٠٢٠م أكثر من ٥ مليون طالب وطالبة (وزارة التعليم، قسم الاحصائيات، ٢٠٢١م). ولتستمر عملية التعليم لهذه الأعداد الكبيرة من الطلبة تحتاج إلى توفير ميزانية سنوية من الحكومة، إذ أن تمويل التعليم وأنشطته يعتمد اعتماد كبير على التمويل الحكومي، مما يسبب عبء كبير على الدولة.

العامل الاقتصادي:

تتمتَّع المملكة العربية السعودية بوضع سياسي واقتصادي مستقرٍّ في العموم، واقتصادها نفطي، وتحتلُّ المرتبة التاسعة عشْرة من بين أكبر اقتصادات العالم، وتُعَدُّ من القُوى المؤثِّرة سياسيًّا واقتصاديًّا في العالم، لمكانتها الإسلامية، وثروتها الاقتصادية، وتحكُّمها في أسعار النفط وإمداداته العالمية، ووجودِها الإعلامي الكبير المتمثِّل في امتلاكها عدد من القنوات الفضائية والصحف المطبوعة.

ومن الملاحَظ أنَّ اقتصاديات الدولة وما تملكه من مصادر الاقتصاد والمال في حالة رواج مستمرّ، إذ إنها تمتلك ثاني أكبر احتياطي للبترول، وسادس احتياطي غاز، وأكبر مصدر نفط خام في العالم، والذي يشكل قرابة ٩٠٪ من صادراتها. ولا شكَّ أنَّ الاقتصاد يؤدِّي دورًا كبيرًا في توجيه الحياة التعليمية في أيِّ دولة من الدول، سواء في إقامة المنشآت والأبنية التعليمية والتجهيزات التربوية اللازمة (الأحمدي، ٢٠١٢م، ص٤٦٥). وعلى الرغم من هذه الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتَّع بها المملكة، فإننا نجد أنَّ التمويل

المرصد للأنشطة الطلابية أقل من المأمول ويُحتاج إلى دعم ومشاركة القطاع الخاص والأفراد مادياً ومالياً وبشرياً للمساهمة في تحقيق أهدافه المنشودة.

وهذا ما أكدته مبادرات التعليم في برنامج التحوُّل الوطني ٢٠٢٠، والتي تهتم بالأنشطة الطلابية، من خلال العمل على تطبيق برنامج «ارتقاء» الذي يهدف إلى مشاركة أكبر لأولياء الأمور في العملية التعليمية، فقد هدف إلى إشراكهم بنسبة ٨٠ في المئة من الأنشطة المدرسية في تعليم أبنائهم في عام ٢٠٢٠ (الغشام، ٢٠١٦م) باعتبار اهتمام الأبوين بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية للنجاح، وتوثيق العلاقة بين أولياء أمور الطلاب ومدارس الأبناء بخلق مساحات للحوار والتفاهم والتعاون المشترك والبحث عن سبل الارتقاء بالعملية التعليمية، كذلك تنظيم أنشطة مدرسية تجمع أولياء الأمور والطلاب ومنسوبي التعليم لإيجاد بيئة حاضنة ومحفزة لجودة التعليم واستحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية، والتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج، والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية (رؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠).

العامل الاجتماعي:

هناك عدد من العوامل والتي تؤثر على تمويل الأنشطة الطلابية، ويمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وخارجية وهي كالآتي:

أ- عوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية:

١. تأهيل المعلمين وتطوير خبراتهم في تطبيق الأنشطة التعليمية وبرامجها.

٢.قلة وعي المعلمين والطلبة بأهمية الأنشطة التعليمية وأنها جزء مهم من المنظومة التعليمية، وتسهم في نمو شخصية الطالب من الجانب النفسي والاجتماعي والعقلي والخُلقي والجسمي.

٣.إدخال التقنيات الحديثة، والأساليب التكنولوجية في الأنشطة التعليمية مِن وسائل –تعليمية، وأجهزة، ومعدات حديثة؛ مِن أجل زيادة تفاعل الطلاب، وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية (البابطين، ٢٠١٩م)

٤.الاهتمام بتطوير الأبنية المدرسية، وتأهيلها بأماكن خاصة لإقامة الأنشطة التعليمية.

ب– عوامل خارجية مرتبطة بالمجتمع:

١.النمو المتزايد للسكان في مختلف العالم خصوصا في الدول النامية (البابطين، ٢٠١٩م)

٢.قلة وعي الأسر والأفراد بأهمية الأنشطة التعليمية للطالب في تنمية قدراته.

٣.ضعف الشراكة المجتمعية بين القطاع التعليمي والقطاعات الأخرى.

وتأسيسًا على ما سبق عرضه من العوامل المؤثِّرة في تمويل الأنشطة الطلابية في المملكة العربية السعودية؛ من التوسُّع الجغرافي، ومحاولة تقنين المصروفات وضبطها في مقابل ازدياد أعداد الطلاب، وكذلك أحقِّية جميع أفراد المجتمع في الانتماء إلى المؤسَّسة التعليمية والحصول على فرصة للتعليم والتدريب، جميع هذه العوامل تجعل من الضروري تبنِّي مصادر وبدائل تمويل جديدة، بحيث يمكن الاعتماد عليه في المساهمة لدعم الأنشطة الطلابية في المدارس.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما أوجُه التشابُه والاختلاف في تمويل الأنشطة الطلابية بين المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة الأمريكية؟ (المناظرة والمقارنة)

تؤسَّس هذه الخُطوةُ على فرضٍ مبدئي هو أن تطبيق بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في المملكة العربية السعودية في ضوء دراسة مقارنة؛ والذي يستند إلى نظيره الموجود في الولايات المتَّحدة الأمريكية، يؤدي إلى تطوير نظام تمويل الأنشطة الطلابية في المملكة العربية السعودية.

وفيما يلي تُستعرَض بيانات وصف بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في الولايات المتَّحدة الأمريكية، بحيث يقتصر الوصف على نقاط محدَّدة تمثِّل أبرز بيانات المقارنة كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (١) : أوجه الشبه والاختلاف بين في تمويل الأنشطة الطلابية بين المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة الأمريكية

الدولة / المحور	الولايات المتَّحدة الأمريكية	المملكة العربية السعودية
الفلسفة التي تقوم عليها الأنشطة	– جزء لا يتجزأ من برنامج المدرسة. – يجب أن تساهم الأنشطة بشكل عام في الأهداف التعليمية للمدرسة وأن لا تعرقل البرنامج التعليمي. – يجب أن يكون الطلاب المؤهلين قادرين على المشاركة في أي نشاط بغض النظر عن العرق أو الدين أو الأصل القومي أو الإعاقة أو الجنس.	– كونها جزءاً اساسياً من العملية التعليمية. – الأنشطة الطلابية موجهه لجميع الطلبة ذكورا وإناثا.

أهداف الأنشطة	يتمثل أحد أهداف أنشطة الطلاب في توفير الفرص للطلاب للمشاركة في حياة المدرسة. من خلال ممارسة بعض المهارات كالقيادة، والتعاون،. وغيره والتي تساعدهم على النمو ليصبحوا بالغين مدربين بشكل جيد.	الإسهام في بناء شخصية الطالب وتهيئته ليكون فاعل في مجتمعه من خلال الأنشطة غير الصفية الثقافية والاجتماعية والعلمية والفنية والمهنية في بيئة مدرسية ملائمة.
أنواع الأنشطة	– الأنشطة جزءًا من الدوام المدرسي. وأنشطة لا صفية اي خارج الدوام المدرسي. – أنشطة خاصة بالمدارس، وأنشطة تابعة لمنظمات وطنية.	– أنشطة مركزية. – أنشطة شراكة مع القطاعات المحلية. – أنشطة داخل المدرسة.
تمويل الأنشطة	تدعم الأنشطة الطلابية من خلال صناديق مالية مخصصة لذلك، وتمول من خلال الدعم الحكومي والطلاب والأهالي والتبرعات وايرادات أنشطة المدرسة والمقاطعة.	يتم تمويل الأنشطة الطلابية من خلال الميزانية السنوية المخصصة للتعليم، من قبل الحكومة السعودية.
إدارة أموال الأنشطة	تخضع إدارة هذه الصناديق لمجموعة من السياسات وضوابط للتعامل مع أموال الأنشطة الطلابية، فصندوق النشاط الطلابي يكون بإدارة الطلبة، أما صندوق النشاط تابع المقاطعة فيتولى عدد من المسؤولين الإشراف عليه من جمع وإيداع أموال صندوق النشاط وكذلك الموافقة على صرفها. ابتداء بالمجلس التعليمي المحلي ومن ثم المشرفين والمدير المالي للمدرسة والمسؤول عن صندوق النشاط للمدرسة وكذلك الرعاة لتلك الأنشطة والطلاب.	تتم إدارة أموال الأنشطة من قبل الإدارة العامة للنشاط الطلابي لوكالة التعليم العام.

من خلال التحليل المقارن للأنشطة الطلابية وتمويلها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية الموضح في الجدول السابق، يتضح أن المملكة العربية السعودية تتشابه مع الولايات المتحدة الأمريكية في اهتمامها بالأنشطة الطلابية، وكلاهما يرى أن الأنشطة التعليمية

هي جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية، وأن هذه البرامج موجهه لجميع الطلبة دون استثناء.

كما تتشابه المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في الهدف العام للأنشطة فكلاهما يرى أن الأنشطة الطلابية تساهم في بناء شخصية الطالب وتهيئته ليكون فاعل في مجتمعه من خلال ممارسة بعض المهارات كالقيادة، والتعاون، وغيره. كما توفر الفرص للطلاب للمشاركة في حياة المدرسة، وكذلك تتفق برامج الأنشطة الطلابية في كلا البلدين وتتنوع ما بين أنشطة داخل المدرسة وخارجها، وأنشطة خاصة بالمنطقة أو الولاية وكذلك أنشطة دولية، وتختلف المملكة العربية السعودية بأن الأنشطة الطلابية المدرسية تكون نابعة من اختيار المدرسة والإدارة العامة للنشاط المدرسية كذلك تحت إدارتهما، أما الولايات المتحدة الأمريكية فالأنشطة الطلابية المدرسية غالباً ما تحدد من قبل الطلاب من تخطيط وإدارة وجمع وصرف أموال.

وتختلف المملكة العربية السعودية باعتمادها على النمط الحكومي في تمويل الأنشطة الطلابية من خلال الميزانية المخصصة للتعليم من الميزانية العامة للدولة. في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في تمويل الأنشطة الطلابية على النمط المختلط الذي تتنوع به مصادر تمويل الأنشطة من تمويل حكومي وفيدرالي ومساهمة الرعاة، وتبرع الأهالي والهبات والاستثمارات وغيره.

كما تختلف الدولتين من ناحية إدارة الأموال الخاصة بالنشاط، ففي المملكة العربية السعودية وزارة التعليم متمثلة في الإدارة العامة للنشاط هي المسؤولة عن التمويل الخاص بالنشاط للمدارس، في حين والولايات المتحدة الأمريكية تخضع إدارة هذه الصناديق لمجموعة من السياسات و ضوابط للتعامل مع أموال الأنشطة الطلابية، فصندوق النشاط الطلابي يكون بإدارة الطلبة، أما صندوق النشاط تابع المقاطعة فيتولى عدد من المسؤولين الإشراف عليه من جمع وإيداع أموال صندوق النشاط وكذلك الموافقة على صرفها. وقد يرجع الاختلاف بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في إدارة أموال النشاط الطلابي، إلى نظام الإدارة المركزية في المملكة ونظام اللامركزية في الولايات المتحدة الأمريكية.

* * *

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: كيف يستفاد من الخبرة الأمريكية في توفير بدائل تمويلية للأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

من خلال نتائج تشخيص الواقع في الولايات المتحدة الأمريكية التي رُصِدَت وحُلِّلَت وقُورِنَت، وبالرجوع إلى الأدبيات والدراسات ذات العلاقة، يمكن إيجاد بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في المملكة العربية السعودية وتواكب رؤية ٢٠٣٠ بالطرق الآتية:

أولاً– بدائل خاصة لتمويل الأنشطة الطلابية داخل المدرسة:

- الاعتماد على نمط التمويل المختلط، وهو عبارة عن مشاركة بين الدولة والأفراد والجهات المختلفة بالدولة، كما هو مفعل بالولايات المتحدة الأمريكية.
- تفعيل نظام المدرسة المنتجة، والاستفادة من إيراداتها في تمويل الأنشطة الطلابية. وهذا ما اكدته (دراسة البابطين، ٢٠١٩م).
- الاستفادة من الامكانات الخاصة بالمدرسة كالمسرح والملاعب، والعمل على استثمارها أو تأجيرها على القطاع الخاص في فترة ما بعد المدرسة. ويتيح مثل هذا الاتفاق للقطاع الخاص استخدام هذه المرافق في أوقات محددة مقابل مبالغ مالية متفق عليها أو مقابل الاشتراك في إنشائها.
- توسيع الصلاحيات لإدارة المدرسة بإيجاد مصادر تمويلية أخرى لدعم الأنشطة الطلابية.

- تفعيل الأوقاف والتبرعات داخل المدارس، وتشجيع الأهالي في التبرع ودعم الأنشطة الطلابية، سواء تبرعات نقدية أو مادية أو التكفل بالإصلاحات والتجديد داخل المدرسة. وهذا ما اتفقت الدراسة الحالية مع (دراسة السالم والمنقاش، ٢٠١٨م) من أن الأوقاف التعليمية لها آثار إيجابية كبيرة على التعليم، منها تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، والتوسع الكمي والكيفي في التعليم، وتحقيق الاستقلال المالي والإداري للمؤسسات التعليمية، واستمرار التمويل المناسب للمؤسسات التعليمية.
- تفعيل الشراكة بين المدرسة والقطاع الخاص في التبرع وتقديم الخدمات للمدارس مثل: التبرع بأجهزة حاسب آلي، توفير الانترنت المجاني، تأثيث مكتبة للطلبة، أو امداد المدارس بالكتب القيمة لتضاف لمكتبة المدرسة، أو أنشاء مسرح، أو صالة رياضية وتجهيزها، توفير ألعاب خارجية للمدارس المرحلة الابتدائية.
- استغلال الممتلكات الخارجية والداخلية للمدرسة في وضع اعلانات للشركات في مقابل بمبلغ مالي أو توفير خدمات للمدرسة.
- إقامة المعارض والمهرجانات بالمدرسة للعامة ودعمها من قبل الطلاب والأهالي ويكون إيرادات هذه الفعاليات يرجع لصندوق المدرسة.
- تفعيل الرحلات المدرسية التعليمية فهي مصدر دخل جيد للأنشطة الطلابية كما هو مفعل بالمدارس الأمريكية.

- تفعيل أنشطة استثمارية لفترة ما بعد المدرسة، كمركز رعاية للأطفال، او معاهد تدريب للطلبة (لغات أجنبية، فنون، مهارات.) ويكون بمبلغ مالي.
- توفير أجهزة بيع آلية داخل المدرسة للمرطبات والمياه والقهوة والوجبات الخفيفة.
- تفعيل الشراكة والمشاركة مع أولياء الأمور في دعم وإدارة الأنشطة المدرسية، تحقيقاً لرؤية ٢٠٣٠ والذي ينص على إشراك ٨٠٪ من الأسر في الأنشطة المدرسية في عام ٢٠٢٠ من خلال برنامج ارتقاء الذي يمثل إحدى مبادرات أهداف الرؤية.

ثانياً– بدائل خاصة لتمويل الأنشطة الطلابية خارج المدرسة:

- تفعيل الشراكة بين إدارة التعليم والمؤسسات والشركات لرعاية الأنشطة والمسابقات الطلابية.
- تفعيل التبرعات والأوقاف في مجال تمويل الأنشطة المعرفية والعلمية.
- الشراكة مع الجامعات للتعاون وتقديم الأنشطة لطلاب المدارس.
- التعاون مع المتاحف والمراكز الترفيهية في استقبال الرحلات التعليمية لطلبة التعليم العام بمبلغ مالي رمزي.
- التعاون مع معاهد التعليم الفني والتقني في تقديم أنشطة لمدارس التعليم العام.
- الاستفادة من جهود الأفراد المتطوعين في المجتمع.

- ترسيخ مبادئ وثقافة الرقابة والمحاسبة بما يسهم في حسن استثمار موارد المؤسسات التعليمية وتنميتها.
- وضع سياسات وضوابط لإدارة المدرسة للتعامل مع إيرادات ومصروفات صناديق الأنشطة.
- تحديد نسبة محددة من الضرائب لدعم الأنشطة الطلابية.

***

خلاصة النتائج:

إن اعتماد الأنشطة المدرسية على التمويل الحكومي في كثير من الدول هو أمر مرهق لميزانية التعليم خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تواجه دول العالم، وفي نفس الوقت قد تكون المبالغ المخصصة للأنشطة التعليمية غير كافية أو لا تحقق الأهداف المرجوة من تلك الأنشطة، ولذلك لابد من إيجاد بدائل تمويل أخرى للأنشطة الطلابية والاعتماد على مصادر أخرى لتحقيق الهدف من وجود تلك الأنشطة. ومن البدائل ما يلي:

- تبني مفهوم المدرسة المنتجة، استثمار المرافق التعليمية، اعتماد الأوقاف المدرسية، التبرعات والهبات، الشراكة مع القطاع الخاص والأهالي. ويمكن تلخيص النتائج في النقاط الآتية:
- اهتمام الدولة السعودية بالتعليم وبالأنشطة الطلابية اهتماماً بالغاً بالأنشطة والمسابقات والبرامج المركزية والمشاركات الدولية كونها جزءاً اساسياً من العملية التعليمية. إيمانا منها في أنها تسهم وتساعد في تكوين فرد منتمي لوطنه ودينيه معتز بقيمه كما تنمي المهارات وإثراء المعرفة لديه.
- صعوبة الاعتماد على مصدر وحيد في تمويل الأنشطة الطلابية، وهو التمويل الحكومي في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهه المملكة العربية السعودية. وهو التمويل الحكومي في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدولة.

- ضعف الشراكة مع القطاع الخاص وقلة مساهمته بشكل عام في القطاع التعليمي وفي الأنشطة الطلابية بشكل خاص.
- ضعف مشاركة الأهالي في الأنشطة الطلابية سواء إدارياً أو مالياً أو مادياً.
- لابد من الاعتماد على مصادر أخرى لتمويل الأنشطة الطلابية ويمكن الاستفادة من التجربة الأمريكية في إنشاء صناديق خاصة لتمويل الأنشطة.
- تبني مفهوم المدرسة المنتجة وجعل جزء من إيراداتها لتمويل الأنشطة.

* * *

أبرز التحديات التي قد تواجه تفعيل بدائل لتمويل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية:

هناك عدد من التحديات أبرزها ما يلي:

- قلة وعي أفراد المجتمع بأهمية النشاط اللامنهجي للطالب، فقد يرونه أنه من الترف التعليمي.
- اعتماد المجتمع على التمويل الحكومي للتعليم العام بكافة مستويات وتقديم خدماته التعليمية مجاناً.
- قلة وعي المجتمع بأهمية الوقف أو التبرعات المخصصة للتعليم بشكل عام وللأنشطة بشكل خاص.
- ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم وكذلك ازدياد كلفة الطالب.
- ضعف الاهتمام بالأنشطة المدرسية من قبل بعض المعلمين أو المدراء، وكذلك قلة إقبال الطلاب عليها. وهذا ما أكدته (دراسة المسماري، ٢٠١٧م) أن من أكثر المشكلات التي تواجه الأنشطة الطلابية هو ضعف اقبال الطلاب على الأنشطة المدرسية لأنها لا تلبي حاجاتهم ورغباتهم.
- قلة المسؤولية المجتمعية تجاه دعم أنشطة التعليم والتفاعل الواعي معها.
- ضعف وتواضع الشراكة مع المؤسسات والشركات الكبيرة في الدولة. وهذا ما أكدته دراسة كلا من (السالم والمنقاش، ٢٠١٨م) و (البابطين، ٢٠١٩م).

- إعداد الطالب للتفاعل مع الأنشطة المحلية والدولية.
- بعض المدارس غير مؤهلة لإقامة الأنشطة الطلابية فيها، وموارد المالية ضعيفة، فلابد من تأهيل تلك المدارس وتوفير المتطلبات لإقامة الأنشطة فيها.
- عدم مرونة النظام المالي الحالي للمؤسسات التعليمية والذي لا يتيح فرصة الاستثمار في الموارد المالية لمؤسسات التعليم واستثماره إمكانياتها ومواردها وتنوع مصادرها التمويلية واستثمار الإيرادات في تمويل أنشطة المدرسة.

***

توصيات الدراسة:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة، فإن الباحثة توصي بما يلي:

الاستفادة من الخبرة الأمريكية في تمويل الأنشطة الطلابية، وتطبيقها على عدد من المدارس السعودية بما يتناسب مع طبيعة وإمكانات المدرسة، مثل إنشاء صناديق خاصة بالمدرسة لتمويل الأنشطة الطلابية، ونشر ثقافة التبرعات والأوقاف التعليمية للمدارس من قبل الأفراد ورجال الأعمال، أيضاً تبني مفهوم المدرسة المنتجة وجعل جزء من إيراداتها لتمويل الأنشطة، وذلك بإعطاء إدارة المدرسة مزيدا من الصلاحيات، مثل تفعيل الاستقلال الجزئي للمدرسة مادياً وإدارياً. وتدريب الإدارة المدرسية على التعامل مع إيرادات المدرسة وتوزيع الموارد المالية بما يتناسب مع الحاجات والمتطلبات.

بتفعيل الشراكة بين المدرسة والقطاع الخاص، من خلال التعريف بمشاريع وزارة التعليم وخدماتها وتسويقها بما يسهم في خلق ثقافة مجتمعية تشجع على دعم التعليم ورعاية الأنشطة مادياً.

توعية الأهالي والمعلمين بأهمية الأنشطة الطلابية ومردودها على الطلبة، وأهمية المساهمة في تفعيلها سواء عن طريق تقديم المساعدات المادية أو المالية أو البشرية.

* * *

المراجع

المراجع العربية:

الأحمدي، أمل والرحيلي، تغريد (٢٠١٢م). نظم التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة). **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**. المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، ٤٥٥-٥٤٠.

البابطين، أماني أحمد. (٢٠١٩م) : تنويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية ٢٠٣٠ في ضوء التجربة الأمريكية. **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد (٨). العدد (٩) ، ٥٥-٦٩.

بكر، عبد الجواد. (٢٠٠٣م). **منهج البحث المقارن بحوث ودراسات**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

الثبيتي، عوض عواض (٢٠١٥م). عوائق ممارسة الأنشطة الطلابية في المرحلة الثانوية بمدينة الطائف من وجهة نظر رواد النشاط والطلاب. **مجلة العلوم التربوية**، ع١، ١٤٥-١٩٣

الحربي، يحيى صالح (٢٠١٥م). الكفايات الأساسية لرواد النشاط الطلابي في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء أدوارهم. **مجلة العلوم التربوية**، ع١، ٣٢١-٣٨٩.

الحربي، محمد محمد (٢٠١٥م). بدائل مقترحه لتمويل الجامعات الحكومية جامعة الملك سعود نموذجاً. **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، مصر: مج٢٦، ع١، ١٤١-١٧٢.

الحقيل، سليمان (٢٠١١م). **نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**. الطبعة السادسة.

درويش، محمد درويش والسيد، السيد (٢٠١٦م). علاقة تمويل التعليم الجامعي بدوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، **مجلة كلية التربية**، مصر: جامعة طنطا، مج٦٣، ع٣، ٤٥-١٠٨.

الدمخ، أمينه والعتيبي، سامية والبارقي، مصلحة (٢٠١٩م). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠. **دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)** ، ع١١٠، ٢٣-٤٢.

السالم، منال والمنقاش، سارة (٢٠١٨م). الأوقاف التعليمية كمصدر لتمويل التعليم في التاريخ الإسلامي ومقترحات الاستفادة منها. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**. ع ٢٦، ص ٢٨١-٣٠٦.

الشماسي، عبد اللطيف محمد (٢٠٠٥م). **الشراكة بين مؤسسات التعليم والمجتمع**، التربية مسؤولية مجتمعية مشتركة .الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة.

الشنيفي، علي (٢٠١٨م). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، ع١٠، م٢، ٧١-٩٠.

الشهري، زانة والمنقاش، سارة (٢٠١٨م). استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، **المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة**، ع٣، ١٦٤-٢٠٧.

الصالح، أمل والهيلم، منيرة. (٢٠١٧م).واقع التمويل الذاتي المدرسي ومعوقاته من وجهة نظر الإدارات المدرسية في دولة الكويت وتصور مقترح لتطويره. **العلوم التربوية**، ع ١، ج١، ١٧٧-٢٠٧.

عدس، عبدالرحمن (١٩٩٢). **أساسيات البحث التربوي**، ط٢، عمان، الأردن:دار الفرقان.

الغشام، سعد (٢٠١٦م). **التعليم في «رؤية ٢٠٣٠». تنمية بشرية ومناهج متطورة**، ٣ مايو ٢٠١٦م، جريدة الحياة.

القحطاني، محمد بن سعيد (٢٠٠٩م). **الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة ام القرى، مكة المكرمة.

المالكي، عبدالله بن محمد (٢٠١٣ م). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. **المجلة السعودية للتعليم العالي**. العدد ١٠، ١١٣-١٤٧.

محمد العربي، شاكر (٢٠٠٦م). **محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية**، جامعة محمد خيضر، الجزائر: بسكرة.

محمد، أحمد أبو زيد (٢٠١٢ م). جهود من إدارة أوباما لتقديم وصفات العلاج: النظام التعليمي الأمريكي يشكو الأوجاع، **مجلة المعرفة**، ع ١٨١، الرياض: وزارة التعليم.

المسماري، زكية (٢٠١٧م). دور مدراء المدارس في التغلب على المشكلات التي تعيق تنفيذ الأنشطة المدرسية بالإدارة التعليمية الزاوية، جامعة الزيتونة، ترهونة، **مجلة الاجتهاد للأبحاث العلمية**، ع١، ٧٩-٩٠.

مزيو، منال (٢٠١٤م). الدور التربوي للأنشطة الطلابية في تنمية بعض المبادئ التربوية لدى طالبات المرحلة المتوسطة بتبوك. **مجلة العلوم التربوية**، ع٤، ج١، ٥٦٦-٦٠٢.

معجم الوسيط (٢٠١٠م) ، معنى التمويل. مسترجع من http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

موسى، علي عبدالله (١٩٩٩م). مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي دراسة وصفية مقارنة. حولية كلية التربية، جامعة قطر، العدد١٥.

متولي، نبيل. (٢٠٠١م). دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصري "إشكاليات الواقع و سيناريوهات المستقبل". مستقبل التربية العربية، القاهرة.

هندي، عادل. (١٩٨٦). دور التمويل في تنمية وتطوير القطاع الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. ع ٢٨، ص١٨٧- ٢٠٣.

الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية، مسترجع من: https://www.stats.gov.sa

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (٢٠١٥م). **خطة التنمية العاشرة**. مسترجع من: https://www.mep.gov.sa/ar/development-plans

وزارة التعليم، (٢٠١٨م). المملكة العربية السعودية **دليل إنجازات "٣٦٥ نشاط"**، مسترجع من: https://www.moe.gov.sa/ar/news/Pages/act-d-rep.aspx

وزارة التعليم المملكة العربية السعودية (١٤٤١هـ). **خطة النشاط الطلابي**، مسترجع من: https://edu.moe.gov.sa/Taif/Departments/AffairsEducationalAssistant/Student_Activity_Male/Documents.pdf

وزارة التعليم المملكة العربية السعودية (١٤٤١هـ).**الإدارة العامة للنشاط الطلابي**، مسترجع من: https://ss5.com/cstdetail/2

وزارة التعليم المملكة العربية السعودية (١٤٤١هـ). **الدليل التنظيمي لساعة النشاط في مدارس التعليم العام**، لعام ٢٠١٩م، مسترجع من: /https://edu.moe.gov.sa/Taif/Departments

المملكة العربية السعودية (٢٠١٦م). **رؤية ٢٠٣٠**، مسترجع من: https://www.vision2030.gov.sa/ar/download/file/fid/353

المراجع الأجنبية:

Bennett ،Ron and Gray ،John (2016). Student Activities - Financing. Available Online Relative at 10/6/2020 https://education.stateuniversity.com/pages/2458/Student-Activities-FINANCING.html

Carbonaro ،William and Maloney ،Emily (2019). Extracurricular Activities and Student Outcomes in Elementary and Middle School: Causal Effects or Self-selection?. SAGE Journals. Volume: 5. April 23 ،2019.

Mtika ،Peter (2019). High School Students' Perspectives of Participating in a STEM-Related Extracurricular Programme. Front. Educ. ،13 September 2019.

National Center for Education Statistics (NCES) (2004). data collection and reporting with the schools ،school districts ،and state agencies. chapter 8 Available Online Relative at 20/5/2020 https://nces.ed.gov/pubs2004/h2r2/index.asp

Roger E. Jones (2016). Student Activities. Available Online Relative at 11/6/2020 https://education.stateuniversity.com/pages/2459/Student-Activities.html

Steinmann ،Isa and. Strietholt ،Rolf.and Caro ،Daniel (2018). Participation in extracurricular activities and student achievement: evidence from German all-day schools. Taylor and Francis ،Published online: 16 Nov 2018

Strebeck ،Amanda. School Activity Funds: Fun or Fraud? Available Online Relative at 5/6/2020 https://www.pncpa.com/insights/school-activity-funds-fun-fraud

Texas. Educ .Agency**. (**2010). **Financial Accountability System Resource Guide** ، Module Financial Accounting and Reporting.

Texas Association of School Boards (TASB) (2017) School Law eSource ،Available Online Relative at 5/6/2020 https://www.tasb.org/services/legal-services/tasb-school-law-esource/business/documents/activity_funds.aspx

United States Geography (2018). Available Online Relative at20/7/2019 http://www.infoplease.com/ipa/A0873836.htmI ،

United States (2010). Available Online Relative at 20/5/2020. http://usinfo.state.gov/infousa/economy/technology/dig_economy

White House report (2012). Retrieved from

***